﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠

إعداد

أمل راشد الحمدان
باحثة دكتوراه في إدارة التعليم العالي جامعة الملك سعود

مريم شارع البقمي
باحثة دكتوراه في إدارة التعليم العالي جامعة الملك سعود

المجلة التربوية. العدد الثانى والستون . يونيه ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة٢٠٣٠من خلال التعريف بمرتكزات ومحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتحليل واقع الاهتمام بتطوير التعليم العالي فيها، والوقوف على واقع استقلال الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد درجة استقلال الجامعات السعودية (إدارياً وماليا وأكاديمياً) في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة٢٠٣٠ من وجهة نظر عينة الدراسة، و تقديم مقترحات لتحقيق ذلك الاستقلال.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وكانت الأداة استبانة تضمّنت (٣٩) عبارة، وجهت للقيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات سعودية تمثل النطاق الجغرافي للملكة العربية السعودية وهي (جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران).وكان عددهم (١٥٨٠١) وطبقت الدراسة على عينة حجمها (٣٧٥) عضو.وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج، من أهمها:

- أن القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، موافقون بدرجة متوسطة على استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠
، وجاءت أبعاد استقلال الجامعات مرتبة تنازليًا كما يلي: بعد الاستقلال الأكاديمي ثم بعد الاستقلال الإداري وأخيراً بعد الاستقلال المالي.
- أن القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، موافقون على تحقق الاستقلال الإداري والإستقلال المالي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية بدرجة متوسطة، بينما كانت الموافقة على تحقق الاستقلال الأكاديمي بدرجة كبيرة جدًا.

الكلمات المفتاحية: استقلالية الجامعات – الحرية الأكاديمية– رؤية المملكة ٢٠٣٠.

The independence of Saudi universities in light of the American experience and the aspirations of the vision of the Kingdom 2030

Abstract

The study aimed to determine the degree of the independence of Saudi universities in light of the American experience and the aspirations of the Kingdom's vision 2030 by introducing the concepts and perspectives of the Kingdom's vision 2030, analyzing the reality of interest in the development of higher education, analyzing the reality of independence of the USA universities, determining the degree of the Saudi universities (Administrative, Financial, and Academic), and providing some suggestions to achieve this independence.

The descriptive approach was used in the study using questionnaires (including 39 items) which have been directed to the university's leaders and academicians in three Saudi universities as follow: Kind Saud University in Riyadh, King Abdulaziz University in Jeddah, and King Fahad University of Petroleum and Minerals in Dhahran. The study population was (15801) leaders and academicians with a sample size of (375) respondents.

The study resulted in a number of results as follows:

- **The university leaders and academicians are agreed with a moderate level on the independence of the Saudi universities in light of the American university and aspirations of the Kingdom's vision 2030.**
- **The study raked the three dimensions of independence descending as the following: Academic dimension, then Administrative dimension, and finally the Financial dimension.**
- **The university leaders and academicians are agreed on the administrative and financial independence of the Saudi universities in light of the American experience in a moderate level, while they are strongly agreed on the academic independence.**

Keywords: University Independence – Academic freedom – KSA Vision 2030

المقدمة

يتميز العصر الحديث بالكثير من التغيرات والتحولات المتسارعة في مختلف المجالات؛ فثمة تغير في مجال المعرفة والتكنولوجيا التي أدت إلى ما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات، وتغير في المجال السياسي والاقتصادي وقد كان لهذه التغيرات تأثيرها على دور المؤسسات المختلفة وعلاقتها بالمجتمع.

إن صناعة المستقبل لأي بلد ينطلق من خلال الرؤية التي يمتلكها القادة والساسة والاقتصاديون التي بدورها تحدد خارطة طريق نحو تحقيق الطموحات والانجازات والتحول نحو دول العالم الاول ولقد أولت المملكة العربية السعودية صناعة المستقبل أهتماما كبيرا وتجلى ذلك عندما اعتمدت المملكة رؤية ٢٠٣٠

تمثل هذه الرؤية إطاراً للتحول والتغير إلى مجتمع قائم على المعرفة، وهذا يستدعى مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية الطموحة، من خلال الجامعات، وقد أوضحت الرؤية ٢٠٣٠ إن من أهدافها السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، كما استهدفت الرؤية إمكانية أن تصبح ٥ جامعات سعودية على الاقل من ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة عالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

لذا يترتب على الجامعات السعودية إزاء هذه المتغيرات، بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات. فالجامعة هي بيت الخبرة، وهي مركز الفكر والإشعاع الثقافي على المجتمع؛ والجامعة بما لديها من إمكانات مادية وبشرية في مختلف التخصصات العلمية يمكنها التفاعل مع مختلف قضايا المجتمع، والإسهام الإيجابي في تنميته ومواجهة مشكلاته وتقديم الحلول المبتكرة للتغلب عليها، وتسهم الجامعة- كذلك- في تشكيل الوعي الثقافي للمجتمع، ولا شك أن الجامعة لا يمكنها القيام بهذه الأدوار إلا إذا كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال في إدارة شؤونها (الشريف،٢٠١٢:٩٢).

فالاستقلالية بلا شك تقود إلى خلق جو من الإبداع والمنافسة بين الجامعات ومحاولة التفرد في مجال أو أكثر، وكذلك انعتاق الجامعات من النسخ المكررة، إلى جامعات متخصصة ذات هوية واضحة، مثل جامعات العلوم والتكنولوجيا والجامعات الطبية والجامعات الهندسية والتطبيقية والجامعات البحثية وغيرها، بحيث تحظى هذه الجامعات بمرونة عالية في استحداث اللوائح والأنظمة التي تدعم التميز والإبداع ودعم البحث العلمي وتحفيز

المبدعين وهذا سيكون له مردود إيجابي في تشكيل سوق العمل السعودي وتوجيه التنمية نحو مجالات جديدة وتخصصات نوعية وهذا ما تسعى لتحقيقه رؤية المملكة ٢٠٣٠.

إن الاستقلال الاداري والمالي والأكاديمي يمنح الجامعة شخصية اعتبارية مستقلة هي في أمس الحاجة اليها، وهو يماثل ما هو موجود في جامعات العالم المتقدم، حيث الجامعات مستقلة تماما في كل شيء، فكثير من الجامعات الغربية تتمتع بالاستقلال فمثلا تتمتع الجامعات الأمريكية بالاستقلال منذ منتصف الخمسينات فنجد أن السلطات الفيدرالية ليس لها السلطة الكاملة على التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن كل ولاية تقوم بإدارة الجامعة وفق ظروفها وإمكاناتها في ظل تمتع الجامعة بقدر كبير من الحرية في إدارة شئونها الذاتية مما حقق لها العديد من المميزات مثل تمكين الجامعات الأمريكية من تطوير اللوائح للقيام بمسئولياتها في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع. وتحسين أوضاع منتسبيها في الجانب الأكاديمي والإداري، وتسخير إمكاناتها للدراسات العليا والعمل على فتح برامج تناسب متطلبات العصر (حنفي،٢٠٠٩: ١٥١)

إن افتقاد الجامعات السعودية للاستقلال والحرية في إدارة شئونها يفقدها الكثير من خصائصها، وقدرتها على تحقيق أهدافها وبما أن استقلال الجامعات يعتبر شرطًا أوليًا لتكون مؤسسات التعليم العالي مركزًا لإنتاج المعرفة العلمية وتطويرها وتعديلها، بالإضافة إلى ندرة الدراسات والأبحاث في مجال الدراسة، فإن من الأهمية بمكان دراسة استقلال الجامعات السعودية مما يساهم في زيادة فعالية التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من إلغاء مجلس التعليم العالي إلا أن الجامعات السعودية ما زالت تخضع للوائح نوعًا ما موحدة، وهي لوائح تغفل الفروق بين الجامعات، وظروف كل جامعة، لذلك حدت كثيراً من تواصل عمليات البناء النوعي لكل جامعة فالقرارات تفرض من السلطة المركزية في وقت تحتاج فيه الجامعات لفرص ثمينة لاستجماع القوى والانطلاق بقوة نحو آفاق الإبداع، وربما حان الوقت لتدار الجامعة من خلال مجالسها إدارياً ومالياً وأكاديمياً كما في جامعات الدول المتقدمة. يشير الواقع إلى أن الجامعات السعودية تعاني من انعدام الاستقلال المالي والإداري، فالجامعات الحكومية لا تتمتع بالاستقلال الذي يمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها وإمكانياتها.

على الرغم من أهمية تحقيق الاستقلالية للجامعات السعودية إلا أن العديد من الدراسات أظهرت وجود العديد من العقبات التي تؤثر على تحقيق ذلك، ومن بين الدراسات المحلية التي أجريت في هذا الموضوع دراسة صقر (٢٠٠٥) والتي كشفت وجود العديد من العوامل التي تعيق استقلال الجامعة في المجالات: الإداري والأكاديمي والمالي في المملكة العربية السعودية، وقدمت هذه الدراسة بعض الحلول التي يمكنها أن تحد من هذه العوامل وتساهم في تحقيق استقلال الجامعة. بينما دراسة الحربي (٢٠٠٤) فقد أوصت بمنح أعضاء هيئة التدريس مزيداً من الحرية الأكاديمية والاستقلالية في العمل لأنها تعتبر من أهم عوامل الرضا المهني لعضو هيئة التدريس.

وبالنظر لما تضمنته رؤية المملكة ٢٠٣٠ من أهداف طموحة تستهدف التعليم العالي والجامعات على وجه الخصوص، حيث ركزت على التصنيف العالمي حين وضعت أحد أهدافهاأن تصبح ٥ جامعات سعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية، هذه التطلعات الطموحة تتطلب إيجاد حلول للمعيقات التي قد تحول دون تحقيقها ومن ضمنها الاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية، بشكل يسمح للجامعات السعودية بالانطلاق نحو تحقيق التنافسية والوصول لمصاف الجامعات العالمية، ولعل الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال سيساهم بشكل كبير في تحقيق هذه الأهداف بطريقة علمية ممزوجة بالخبرة، وتعد الجامعات الأمريكية رائدة في مجال الاستقلالية حيث تنعكس اللامركزية في حكم الولايات على إدارة التعليم بشكل عام والجامعات على وجه الخصوص، لذا فإن دراسة امكانية استقلالية الجامعات السعودية على ضوء الخبرات الأمريكية سيكون عامل مؤثر في تحقيق تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة:

بناء على ماسبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال التالي:

مادرجة استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتنبثق منه الأسئلة التالية:

١. ما درجة الاستقلال (الإداري والمالي والأكاديمي) للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠؟
٢. ما مقترحات تحقيق استقلال الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ؟

أهداف الدراسة:

١. التعرف على درجة الاستقلال (الإداري والمالي والأكاديمي) للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.
٢. تقديم عدد من المقترحات التي قد تساهم في تحقيق استقلال الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين هما:

أولا: الأهمية العلمية (النظرية):

١. سوف يتم تقديم معلومات ومفاهيم حول موضوع استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية.
٢. تأتي الدراسة الحالية استجابة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠م، والتي تؤكد على وجوب العمل على تطوير وإصلاح الأعمال الإدارية والمالية والأكاديمية في الجامعات السعودية.
٣. قد تساعد هذه الدراسة على تغيير مفاهيم إدارية ومالية وأكاديمية للجامعات السعودية وفقاً لمفهوم الاستقلال الجامعي.
٤. إثراء الأدب النظري بواقع استقلال الجامعات الأمريكية والاستفادة منها في تحقيق استقلالية الجامعات السعودية.

ثانيًا: الأهمية العملية:

١. قد تفيد نتائج الدراسة المسؤولين في الجامعات السعودية على إيجاد بيئة مناسبة لتحقيق الاستقلال الجامعي بما يساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م .
٢. تنبثق أهمية هذه الدراسة من تقديم تصور مقترح لما يجب أن تكون عليه استقلالية الجامعات السعودية، ويساهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

-ستساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين في الجامعات السعودية على تحقيق الاستقلالية للجامعات السعودية مما سيكون له دور كبير في تطويرها، وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠

حدود الدراسة: تلتزم هذه الدراسة بالحدود الموضوعية التالية:

- مرتكزات وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠
- محاور الاهتمام بالتعليم العالي الواردة في رؤية المملكة ٢٠٣٠
- الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي للجامعات
- الخبرة الأمريكية في استقلالية الجامعات

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية (جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران).

• الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي (١٤٣٧-١٤٣٨).

مصطلحات الدراسة:

أولاً: استقلالية الجامعات:

تعرف استقلالية الجامعات لغةً: تعرف بأنها حقّ الجامعة أو مؤسسة أو جماعة في تنظيم شئونها الداخليّة بحرِّيَّة مطلقة دون التأثُّر بعامل خارجيّ، كما تعرف بأنها حال بلدة تفرّدت بحكم نفسها ولكن ليست لها السّيادة الكاملة على الأرض، وهي نزعة رامية إلى الانعتاق السياسيّ والاقتصاديّ (ابن منظور، ٢٠١٠، م٦).

ويقصد باستقلالية الجامعة إصطلاحاً: "حريتها كهيئة من تدخل الدولة، أو تدخل أية هيئة أخرى، خاصة أو عامة، أو تدخل أي فرد مثل: الحاكم، السياسي، المسئول الحكومي، أو رجل الأعمال"(الشريف،٢٠١٢: ٢٠)

وتعرف استقلالية الجامعة إجرائياً في هذه الدراسة بأنها حرية الجامعة في تحديد أهدافها وأولويات عملها، وتسيير إدارتها ذاتياً، في النواحي الإدارية والمالية والأكاديمية، بما يحقق فعالية إدارتها، مما يتيح لها تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها.

ثانياً: رؤية المملكة ٢٠٣٠:

تعريف الرؤية لغة: الرؤية مصدرها رأى وهي حالة أو درجة كون الشّيء مرئيًّا (ابن منظور، ٢٠١٠، م٤).

وأما تعريفها إصطلاحاً: فهي تشير إلى ما طرحه مجلس الشئون الاقتصادية والتنمية رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتنويع اقتصادها والتحول من الاعتماد على البترول كمصدر دخل رئيس للبلاد الى سلة متكاملة من المصدر التي يمكن ان تسهم في تنويع دخل الدولة وأعتمدت على عدد من المبادرات التي تبنت آليات ووسائل متنوعة موجهه لتنسيق العمل وتحسين مستوى الاداء والحوكمة الفعالة والتنمية الشاملة. (وثيقة رؤية المملكة،٢٠٣٠).

وتعرف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إجرائياً في هذه الدراسة بأنها جميع الأساليب والإجراءات التي تقوم بها الجامعات السعودية من أجل تحقيق الاستقلال الجامعي بما يتفق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الأدب البحثي:

تقوم الجامعات بثلاث وظائف أساسية، وهي التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتوقف القدرة على تحقيق هذه الوظائف بمدى تمتع الجامعات بالاستقلالية التي تتيح لها درجة عالية من المرونة في إدارة شئونها.

إن هناك ثمة متغيرات عالمية وإقليمية تنعكس على الجامعات، والتي تفرض عليها التمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، وأهم هذه المتغيرات النمو السريع في المعرفة، الثورة العلمية والتكنولوجية، التطور الهائل في نظم ووسائل الاتصال، اتساع دائرة الديمقراطية، وحرص الجماهير على الحصول على حقوقها الإنسانية، التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل (السيد،٢٠٠٢:٢٦٥)

المبحث الأول استقلالية الجامعات

مفهوم استقلالية الجامعات وأهميته:

يقصد بالاستقلال "حرية الجامعة في تحديد أهدافها وأولويات عملها، وتسيير إدارتها ذاتياً، في النواحي الإدارية والمالية، بما يحقق فعالية إدارتها، مما يتيح لها تحقيق أهدافها، والقيام بوظائفها."(حنفي،٢٠٠٩:١٦٧)

ويعرف (Abdul manna,2008) الاستقلال الذاتي للجامعة في أوسع معانيه بأنه القدرة على: اتخاذ قرارات مستقلة في حدود الالتزام المؤسسي في بعض الموضوعات والمجالات.

١. **إقامة نظام القيم وتحديد أشكال التمويل، الذي يهيكل الميدان ويسمح للعلماء بالمضي قدماً.**
٢. **تقرير معايير تقييم المؤسسات، سواء على مستوى كل من العلماء والطلاب.**
٣. **تحديد المهام الإستراتيجية ووضع الأهداف المؤسسية.**
٤. **تحديد الارتباط بين مجالات أخرى في المجتمع، والتي ينظر إليها على أنها حاسمة لمزيد من التطوير المستقبلي (مثل السياسة والاقتصاد).**
٥. **تحمل مسئولية القرارات المتخذة والآثار المحتملة على المجتمع.**

ولا يقصد باستقلال الجامعات انعزالها عن المجتمع، ولا الخروج عن نظمه وقوانينه، ولكنه يعنى حق الجامعة في الإشراف على شئونها الأكاديمية والإدارية والمالية، وعلى منشآتها الجامعية من خلال قانونها الخاص؛ بما يكفل للجامعة تحقيق دورها المأمول بالكفاءة المرجوة. (عشيبة،٢٠٠٩:١٨٢)

جوانب استقلال الجامعات:

وسوف تتناول الدراسة استقلال الجامعات من جوانبه الثلاثة التي أكدت عليها الأدبيات وهي الاستقلال الأكاديمي والاستقلال الإداري والاستقلال المالي.

١- الاستقلال الأكاديمي (الحرية الأكاديمية):

وتعرف الموسوعة العالمية للتعليم العالي (١٩٩٧ :٧) مفهوم الحرية الأكاديمية بأنها "حرية أعضاء هيئة التدريس والطلبة في ممارسة الانشطة الجامعية بكل حرية، وبعيدا عن أي ضغوط من أي نوع". فهي تتضمن توفير الحرية للأساتذة للحفاظ على كرامة مهنة التدريس، والبحث العلمي في الجامعة؛ لأن ضمان هذه الحرية يفضي إلى إنجاز العمل الوظيفي على

أكمل وجه، وعلى الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية؛ وذلك لتحقيق وظائف الجامعة في إطار فلسفة المجتمع وتطلعاته، كما تعني منح أو إعطاء الطلبة الحرية في التعبير عن آرائهم وأفكارهم، والمشاركة في كل ما يتعلق بشؤونهم الجامعية، ضمن ما تحدده الأنظمة والتعليمات واللوائح الجامعية (العجلوني،٢٠١٦:٤٨٠)

ويشير القرني (٢٠٠٩) إلى أن الحرية الأكاديمية تشتمل على مفهومين رئيسين: الحرية الأكاديمية المؤسسية: وتعنى حماية المؤسسة من التنفيذيين الضاغطين على قراراتها، وتوجهاتها العلمية والإدارية، والمالية، وتعنى حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية.

- ✓ **حرية الأستاذ الأكاديمية: وتعنى حرية الأستاذ في الكلية أو الجامعة من التسلط على فكره، وأدائه التدريسي، والبحث داخل الجامعة وخارجها.**

ويعرفها إعلان الحرية الأكاديمية في ٢٦ مايو ٢٠٠٥ بأنها: "حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم".

مما سبق يتضح أن الحرية الأكاديمية حق من حقوق أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وأنها تتيح لهم حرية البحث والتدريس والنشر، مع الالتزام بالقواعد الموضوعية، وقيم المجتمع، دون تدخل من الآخرين، كما أن الحرية الأكاديمية تتيح لهم المشاركة في اتخاذ القرارات التي تنعكس على الجانب الأكاديمي. كما تشير- كذلك- إلى حق الطالب في التعلم، والمشاركة في القرارات التي تخص حياتهم الجامعية.

٢- الاستقلال الإداري:

يعنى الاستقلال الإداري أن يكون القرار بشأن التعيين في الجامعة للمناصب العلمية والإدارية هو قرار المؤسسات الجامعية، وأن تخضع الترقيات في السلك الجامعي للمعايير الأكاديمية وحدها، وأن تحدد السلطات الجامعية أية معايير أخرى خصوصاً المعايير الأخلاقية والأدبية، وأن تكون هي المرجع في تحديد مدى توافر هذه المعايير وفي عقاب من يخرجون عليها، وكذلك في تولى المناصب القيادية في الجامعة، هو قرار المؤسسات الجامعية ذاتها، وليس قرار أية سلطة خارجها(عبدالعال،٢٠٠٧:٥٢)

وتذكر أبو حميد (٢٠٠٧: ٢٠) أنه بالإضافة إلى تشكيل الوظائف القيادية بطريقة ديمقراطية وفقاً لقانون الانتخاب، فإن الاستقلال الإداري يعني: حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية، ورسم هياكلها التنظيمية، وممارسة وظائفها الإدارية الأساس، ورسم تشريعاتها وقوانينها واللوائح الخاصة بها. كما يكون لها الحق في تعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، أو عزلهم.

ويعني الاستقلال الإداري: أن تخول الجامعة قانونياً بحرية التصرف في إدارة شؤونها، في حدود إطار قانوني معين.

مما سبق يتضح أن مدى تمتع الجامعات بالاستقلال الإداري يتوقف على مدى تدخل الدولة أو الحكومات في شئونها؛ بمعنى كلما ازداد تدخل الدولة في شئون الجامعات كان تمتعها بالاستقلال الإداري قليلاً، وفي المقابل فإن قيام الجامعة باتخاذ القرارات الخاصة بشئونها الأكاديمية والإدارية والمالية دون تدخل من الدولة، يشير إلى تمتعها بدرجة عالية من الاستقلال الإداري.

والمجالات الرئيسة للاستقلال الإداري هي: حرية اختيار الموظفين- حرية اختيار الطلاب- مراقبة المناهج والمعايير- قبول برامج البحث- تخصيص الموارد الداخلية.

٣- الاستقلال المالي:

إن قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توفر الموارد المالية التي تمكنها من التوسع في المباني وتجهيز المعامل وتحديث المكتبات، ورفع المستوى المادي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين. ولا تستطيع الجامعة أن تستقل مادياً إلا إذا كان لها مواردها الخاصة، وهو التحدي الذي يواجهها. ومن هنا كان على الجامعة ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية، دون أن يتحمل الطلاب أي زيادة على المصروفات الدراسية (الشريف، ٢٠١٢: ١١١).

عرفها أبو الخير (٢٠١٠: ٩٤٩) بأنها: امتلاك الجامعة القدرة والكفاية لتوفير مصادر تمويل أنشطتها، ودفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس والعاملين بها. ولذلك فهناك جامعات تمول نفسها من أوقافها، وما تقدمه من خدمات بحثية وما تحصل عليه من تبرعات وهبات، وما يدفعه طلابها، ومن الدعم الحكومي أيضاً الذي لا تبغي الدولة من وراء تقديمه ممارسة أي ضغوط على الجامعة.

ومن أهم المصادر التي تمثل مصادر إضافية للدخل بالنسبة للجامعات، ما يلي: (حامد وزيدان،٢٠٠٨: ١٧٦)

١- العقود البحثية:

وتتم العقود البحثية من خلال إنشاء الجامعات علاقات تعاونية مع المؤسسات الصناعية، وذلك من خلال إجراء البحوث اللازمة لهذه المؤسسات.

٢- تطبيق البرامج الموازية والدولية:

وتقوم فكرة التعليم الموازى على قيام الطلاب الذين لم يحققوا درجة عالية في الثانوية، بدفع رسوم دراسية أكبر من الطلاب العاديين بالجامعة.

٣- تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة:

ويقصد بها الجامعة التي تقوم ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد عالية، وذلك من خلال الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الصناعية والإنتاجية والخدمية، بتقديم الاستشارات الفنية، أو عمل دورات تدريبية، وإجراء بحوث علمية.

٤- مقابل الخدمات الجامعية:

حيث يمكن للجامعة أن تقدم خدماتها لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب والمجتمع الخارجي، مثل: رسوم الخدمات الجامعية، الوجبات الغذائية المخفضة، المشروعات التجارية الصغيرة، الاستشارات، الخدمات الصحية.

٥- مقابل الأنشطة الجامعية:

مثل قيام الجامعة بتنظيم بعض المباريات بين الفرق الرياضية الجامعية- كما يحدث بالجماعات الغربية- وتخصيص إيراداتها للجامعة، أو فتح المراكز الرياضية الجامعية أمام الجمهور مقابل أجر رمزي للجامعة، أو إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات والمعارض؛ بهدف الحصول على موارد مالية ذاتية للجامعة.

المبحث الثاني: الخبرة الأمريكية في استقلال الجامعات

أن الجامعات الأمريكية "سواء الجامعات الخاصة أم الحكومية تتمتع باستقلال كبير في النواحي المالية والإدارية والعلمية والتعليمية، فهي كمنظمة عامة تتمتع بشخصية معنوية يضيفها عليها قرار تأسيسها، ولها كيان قانوني مستقل يميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى، ويمنحها الكثير من الحقوق، كما يفرض عليها بعض الالتزامات، ويتيح لها هذا

الاستقلال حرية الحركة والعمل، ويكفل لها روح المبادرة والابتكار مع تحمل المسئولية. الواقع أن المجتمع الأمريكي يكفل لجامعاته الحرية اللازمة التي تمكنها من قيادة حركة التقدم والتطور، والذي لا يتحقق إلا من خلال حرية حقيقية وقوانين ونظم متحررة"(حنفي،١٩٩١:١٨٧)

ولا توجد وزارة فيدرالية للتربية أو أية سلطة مركزية تمارس صلاحياتها على قطاع التعليم العالي بشكل عام، ونظراً لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي فيها، لذا نجد اختلافاً كبيراً بين مختلف الجامعات من حيث التنظيم ونوعية البرامج التي تقدمها(عيسان،٢٠٠٨:٨).

فالجامعات الأمريكية هي الأوفر حظاً في تمتعها باستقلالية إدارية كاملة أو شبه كاملة، فهي تملك حرية تنظيمها وتوزيع سلطاتها الداخلية بشكل ذاتي، وتخطيط برامجها الدراسية، وإذا حدث تدخل خارجي تثور ردود أفعل من داخل الجامعة، وقد اكتسبت مهارة عملية في التفاوض مع السلطات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة، بما يُدعم ماليتها، ويعزز فاعليتها، ولهذا فإن لكل جامعة شخصيتها الخاصة، وتتميز بذاتيتها، ويؤدي ذلك إلى تنوع كبير في نماذج الإدارة وأشكال التعليم، وصيغ التجديد والابتكار (المسند ومحمود،١٩٩٦:٢١).

ويشير مجلس كليات الدراسات العليا Council of Graduate Schools (CGS) (2012) إلى أن برنامج إعداد أعضاء هيئة التدريس للمستقبل The Preparing Future Faculty (PFF) هو حركة أو نشاط على المستوى الوطني (بالولايات المتحدة الأمريكية) لتطوير وتحويل الطريقة التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس الطموحي للإعداد الجيد لمسارهم الوظيفي. وقد قام مجلس كليات الدراسات العليا (CGS) أولاً بدعم عملية تطوير طلاب الدراسات العليا الطامحين ليصبحوا أعضاء هيئة تدريس من خلال مشاركة المجلس واندماجه في عملية تعميق وتوسيع نطاق برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس للمستقبل (PFF) وغير ذلك من البرامج المماثلة بتزويد طلاب درجة الدكتوراه وبعض طلاب درجة الماجستير إلى جانب طلاب دراسات ما بعد الدكتوراه postdoctoral بفرص ملاحظة والتعرّف على مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس في مزيج متنوّع من مؤسسات التعليم العالي ذات التنوّع والاختلاف في توجهاتها. وفي إطار تطوّر وتوسّع أدوار ومسؤوليات أعضاء هيئة

التدريس يستمر مجلس كليات الدراسات العليا مع هيئات أخرى وجامعات للتوسّع والارتقاء ببرامج إعداد طلاب الدراسات العليا وتنميتهم من أجل المسار الوظيفي كأعضاء هيئة تدريس.

وتدار الكليات والجامعات بأمريكا بواسطة مجلس أمناء؛ فلكل كلية صغيرة عميد، وللكليات الكبيرة نواب معاونون للعميد خاصة للبرامج الأكاديمية والعلاقات الدولية. ولا ينفرد رئيس الجامعة باتخاذ القرارات لكنها تؤخذ بصورة جماعية في مجلس الأمناء الذي يجمع نواب الرئيس وبعض المستشارين ورجال الأعمال من خارج الجامعة. وعلى المجلس أن يرسم السياسات ويسن من التشريعات ما يخص الجامعة، ومسئولية الرئيس، وهي: (البهناوي،٢٠٠٦: ٢٢)

- ✓ **متابعة تنفيذ قرارات وسياسات المجلس.**
- ✓ **قيادة المؤسسة لتحقيق الانضباط بين هيئة التدريس والطلاب والعاملين حول رؤية عامة ورسالة محددة للجامعة.**
- ✓ **يوصى برأيه لمجلس الأمناء في شأن التعيينات الرئيسة بالجامعة.**
- ✓ **متابعة الاتفاقات الأكاديمية والمشاركة بالرأي مع المشرعين الأعلى، (مندوب الكونجرس أو ممثل الحكومة الفيدرالية بالولاية).**
- ✓ **متابعة أعمال المعاهد البحثية بالجامعة، وكتابة التقارير والتوصيات بشأن ما يتعلق بها.**
- ✓ **تدبير الدعم المالي للجامعة من خلال تنسيق حملات وعمل اتصالات مع جهات عديدة لزيادة الموارد.**

يمكن تناول استقلال الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال المحاور التالية:

١ – الاستقلال الإداري للجامعات الأمريكية:

إن الجامعات الأمريكية "تتولى بمفردها تنظيم شئونها الداخلية كافة، وتصريف شئونها المالية في حدود التخطيط العام الذي يضعه رئيسها ومجالسها ولجانها الاستشارية، وذلك لخدمة مجتمعها.

ويتضح الاستقلال الإداري للجامعات الأمريكية من خلال حق كل جامعة رسمية كانت أو خاصة في وضع تشريعاتها وقوانينها التنظيمية ولوائحها المستمدة من فلسفة المجتمع

الأمريكي مع قابليتها للتعديل بحسب المستجدات، كذلك الحق لكل جامعة أمريكية أن تضع هيكلها الإداري ليتناسب مع حجم التخصصات والوظائف المناطة بها، وتقوم بتعديل هيكلها كلما اقتضى الأمر، ويتم ذلك بدون مشاركة أي جهة حكومية، كذلك تنفرد كل جامعة أمريكية بتأدية الوظائف الأساسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وإشراف ومتابعة ومراقبة، إضافة إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين به (Simpson, 2009) .

ويشير(حنفي،١٩٩١) لمظاهر الاستقلال الإداري الذي تتمتع به الجامعات الأمريكية على النحو التالي:

– تتولى الجامعات بمفردها تنظيم شئونها الداخلية كافة، وتصريف جميع أمورها في حدود التخطيط العام الذي يضعه رئيسها ومجالسها ولجانها الاستشارية.

– ينبع التنظيم الإداري للجامعة من داخل الجامعة، وبقرارات من مجالسها، حيث تتم صياغة هذا التنظيم وفقاً لفلسفاتها واحتياجاتها، والمسئوليات المناطة بها، ذلك أن استقلال الجامعة ينعكس بصورة مباشرة على إطلاق يدها في إقرار الهيكل التنظيمي المناسب لها.

– تتسم الهياكل التنظيمية للجامعات وقوانينها ولوائحها بالمرونة التي تسمح بإدخال التعديلات التي تحتاجها عملية التطوير والبناء.

– كما تعد السياسة التعليمية في الجامعة من صميم اختصاصات أساتذتها، وهم يشاركون في وضع هذه السياسة.

– تتمتع الأقسام العلمية بالجامعات بالاستقلال الذاتي.

– كذلك من مظاهر استقلال الجامعات الأمريكية، حريتها في تحديد متطلبات القبول بها.

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم مظاهر حرية الجامعات الأمريكية واستقلالها في "الإدارة الذاتية للجامعة، وتحديد المستويات المطلوبة للقبول، ووضع المقررات الدراسية، ونظم الامتحانات، وتطويرها، وتعيين أعضاء هيئة تدريسها" (حنفي:٢٠٠٩).

٢ – الاستقلال المالي للجامعات الأمريكية:

تتمتع الجامعات الأمريكية باستقلال مالي كبير، فمعظم الجامعات الأمريكية نشأت اعتماداً على قانون منح الأراضي المعروف بقانون موريل الصادر في ١٨٦٢م Morrill Act، والذي بمقتضاه يتم تمويل المؤسسات الأكاديمية بمنح أراضي خاضعة للإدارة الفيدرالية للولاية، وذلك في مقابل أن تقوم هذه الجامعات بتدريس العلوم الزراعية والعسكرية

والميكانيكية لأبناء الولاية، وأن تقوم كذلك بإيفاد أساتذة منها إلى مختلف مناطق الولاية، ليضعوا نتائج بحوثهم موضع التنفيذ الفعلي في خدمة الولاية وسكانها، وهو أشبه بخدمة اجتماعية إجبارية تؤديها الجامعات نظير المنح التي تحصل عليها من الولاية (علي،٢٠٠٧:٣٨).

فتمويل الجامعات بالولايات المتحدة الأمريكية غير مركزي ومتعدد الجهات والمصادر، حيث تشارك فيه الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية بالإضافة إلى رسوم التعليم وعائدات الاستثمارات من البحوث التعاقدية والاستثمارات والهبة وذلك يؤدي إلى تكوين مركزي مالي للجامعة من مصادر متعددة مما يؤدي إلى الاستقلال المالي للجماعات وعدم تعرضها للضغوط سواء من الحكومة أو غيرها وفي نفس الوقت عدم تعرضها للأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تمر بها الحكومة.

وهناك مظهر مهم من مظاهر الاستقلال المالي للجامعات وهو أن كل ولاية قد نظمت جامعاتها وأنظمتها المالية بطرق مختلفة بسبب تاريخها المختلف، وحتى تتوافق مع الممارسات المالية الخاصة بها(حنفي:١٩٩١).

من أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالولايات المتحدة ما يلي: (سلامة،٢٠٠٠:١٤٩)

- **مخصصات الولاية.**
- **رسوم التعليم وأجوره.**
- **منح وتعاقدات حكومية.**
- **منح وعقود خاصة.**
- **دخل الاستثمار والوقف.**
- **المبيعات والخدمات التعليمية.**
- **وحدات المساعدات والخدمات.**
- **المستشفيات حيثما تكون قابلة للاستخدام.**

ويشير أبو الخير (٢٠١٠) للمظاهر التي تعبر عن الاستقلال المالي في الجامعات الأمريكية وهي:

١. وجود قوانين وقواعد مالية خاصة لكل جامعة كلا على حساب تاريخها وأهدافها وأولياتها.

٢. تستلم الجامعات الأمريكية التمويل من الحكومة في صورة إجمالي المبلغ ثم تقوم الجامعة بعد ذلك بتوزيعه على الأبواب في ضوء ما يتفق مع أهدافها؛ لأن الجامعة هي الأقدر على تحديد احتياجاتها المالية الحالية والمستقبلية.
٣. تعدد مصادر التمويل مما يتيح للجامعات الاستقلال المالي ويبعد عن خطر التدخل في شئونها وبذلك بعيد عن الضغوط السياسية والأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة.

ولا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم أو خطة مركزية للتعليم الجامعي. فلكل جامعة مجلس إدارة خاص بها يتولى إدارتها ووضع التخطيط العام لها، ويضم شخصيات من خارج المؤسسة، ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي ضمن الخطط الشاملة التي وضعتها الولاية (Goodel, 2016)

فعالية الإدارة الجامعية بالولايات المتحدة:

يتم اختيار القيادات العليا بالجامعات والكليات والمعاهد العليا، وفق ضوابط ومعايير الكفاءة في إدارة مثل هذه المؤسسات، من خلال دراسات عليا في هذا المجال، فضلاً عن الخبرات السابقة.مما يعطي لهذه الإدارة فعالية كبيرة تمكنها من القيام بالوظائف المختلفة للجامعة، ومن ثم تحقيق أهدافها. (بركات،١٩٩٨: ٤٤)

وفعالية الإدارة الجامعية بالجامعات الأمريكية تظهر مترجمة في الأدوار المختلفة التي تقوم بها القيادات الجامعية المنوطة بإدارة تلك الجامعات – ومن ثم المجالس المختلفة التي تدار الجامعات من خلالها ،بحيث يمكن إجمال تلك الوظائف والمسئوليات المنوطة بهما فيما يلي:

- ✓ مراقبة الأعمال اليومية للمؤسسة.
- ✓ التأكد من تنفيذ سياسات المجلس الحاكم.
- ✓ تسهيل البرامج الأكاديمية للمؤسسة من خلال العمل مع العديد من الأفراد المعنيين مثل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- ✓ العمل على زيادة وتنمية التمويل الذاتي للمؤسسة.
- ✓ يمثل الرئيس همزة الوصل بين المجلس الحاكم ومجتمع الجامعة.

- ✓ **اقتراح توصيات السياسة الجامعية على المجلس الحاكم.**

ومن ناحية ثانية تتضح فعالية الإدارة الجامعية على مستوى الكليات فيما يقوم به مجلس الكلية – والذي يرأسه عميد الكلية، ويتشكل أعضاؤه من الإداريين والأكاديميين – حيث يناط به وضع سياسة القبول، والمقررات الدراسية، واللائحة التنفيذية للكلية، والشروط الواجب توافرها في الخريجين، وتعيين أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، وشئون الطلاب، والنواحي المالية والإدارية"، كما يقوم بالتصديق على تعيينات أعضاء هيئة التدريس، وكذلك تعيين الموظفين الإداريين الأكاديميين"

ومن ناحية ثالثة إذ يختص مجلس القسم برئاسة رئيس القسم بالأمور الإدارية والأكاديمية للقسم، وهو الذي يحدد ميزانيته المالية، وأيضاً برامجه الأكاديمية.

فلكل جامعة من الجامعات الأمريكية شخصيتها المستقلة وهويتها المتفردة، وذاتيتها المتميزة، وذلك راجع في المقام الأول إلى فعالية إدارتها، التي تضفي عليها هذا التميز، وذلك التفرد. هذه الفعالية الإدارية هي في حقيقة الأمر نتاج طبيعي ومنطقي لتمتع هذه الجامعات بحظ وافر من الاستقلال الإداري والمالي، فهي تملك حرية تنظيمها وتوزيع سلطاتها الداخلية بشكل ذاتي، وتخطيط برامجها الدراسية (المسند ومحمود:١٩٩٦).

وتتناول كربيك (Grbiak, 2011) أهمية الاستقلال الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وأثر ذلك على إعداد أعضاء هيئة التدريس أثناء دراستهم العليا وخاصة بمرحلة الدراسة لدرجة الدكتوراه، حيث أن المسؤولية الأولية لإعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد تعد أساساً لبرامج الدراسات العليا المتفاعلة بإيجابية مع التحديات المختلفة والتطورات التربوية والمهنية، حيث تم إنشاء برنامج إعداد أعضاء هيئة التدريس للمستقبل The Programming Future Faculty (PEF) Program بالولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الهيئة الأمريكية للكليات والجامعات The Association of American Colleges & Universities (AAC&U) ومجلس كليات الدراسات العليا The Council of Graduate Schools (CGS) ، وقد هدف هذا البرنامج إلى إنشاء نماذج جديدة لبرامج دكتوراه لإعداد أعضاء هيئة التدريس وذلك بإدخال عمليات الإعداد للتدريس والمواطنة الأكاديمية إضافة إلى البحث العلمي ليكون بالتوازي مع التعلّم في مجالات التخصص المختلفة. فهم يحتاجون إلى أكثر من المعرفة المتخصصة في مجال دراستهم،

وتحقق التفاعلات واللقاءات بين المشاركين استفادات كثيرة، من بينها التعرّف بعمق على الممارسات المختلفة في التدريس بمجال تخصص معين في كليات أو جامعات متنوعة.

المبحث الثالث : التعليم العالي في المملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠

رؤية المملكة ٢٠٣٠:

أقر مجلس الوزراء السعودي، مشروع «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠»، هذه الرؤية التي تتضمن خارطةً محددة الخطوات، لتحقيق أهداف السعودية في الاقتصاد والتنمية، خلال الـ١٥ سنة المقبلة، كانت بجهد ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

تهدف الخطة لتحرير الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط، بعد أن شكلت عائداته نحو ٩٠% من إجمالي الميزانية السعودية، وذلك من خلال تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية وتنموية، تنقذ الاقتصاد السعودي من تبعيات استمرار تهاوي أسعار النفط، التي كبدت الميزانية السعودية عجزًا قد يصل إلى ٢٠% من حجم الناتج المحلي الإجمالي(وثيقة رؤية المملكة ٢٠٣٠)

محاور ومرتكزات رؤية ٢٠٣٠:

ارتكزت الرؤية على ثلاث محاور رئيسية: مجتمع حيوي – اقتصاد مزدهر – وطن طموح وهذه المرتكزات تمثل نقاط القوة الأساسية التي يعتمد عليها نهوض أي دولة، وتتضح نقاط القوة للمملكة العربية السعودية فيما يلي:

١. العمق العربي والإسلامي لاحتوائها للحرمين الشريفين وكونها قبلة المسلمين
٢. المساحة الشاسعة التي تمكن من القدرات الاستثمارية الهائلة
٣. الموقع الجغرافي الاستراتيجي كونها تربط ثلاث قارات وتحيط بها المعابر المائية

أهداف رؤية ٢٠٣٠:

من منطلق القوة اتضحت رؤية المملكة ٢٠٣٠ وفق مرتكزاتها الثلاث التي حددت لكل محور أهدافاً واضحة لتحقيقه كما يلي:

مجتمع حيوي:

بنيانه متين

١. زيادة متوسط العمر المتوقع من ٧٤ إلى ٨٠ عاما

٢. الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة ٢٦ الى المرتبة ١٠

بيئته عامرة

١. تصنيف ٣ مدن سعودية بين أفضل ١٠٠ مدينة في العالم

٢. ارتفاع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعياً من ١٣٪ إلى ٤٠٪

٣. ارتفاع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من ٢.٩ إلى ٦٪

قيمه راسخة

١. رفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل

٢. زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من ٨ ملايين إلى ٣٠ مليون معتمر

<u>اقتصاد مزدهر:</u>

موقعه مستغل:

١. رفع نسبة الصادرات غير النفطية من ١٦٪ إلى ٥٠٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

٢. تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة ٤٩ إلى ٢٥ عالميا و١ إقليمياً

تنافسيته جاذبة:

١. الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من ٤٠% إلى ٦٥%

٢. رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من ٣.٨٪ إلى المعدل العالمي ٥.٧٪

٣. الانتقال من المركز ٢٥ في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ ١٠ الأولى

استثماره فاعل:

١. رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من ٦٠٠ مليار إلى ما يزيد على ٧ تريليونات ريال **سعودي**

٢. رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من ٤٠٪ إلى ٧٥٪

٣. ارتفاع حجم اقتصادنا وانتقاله من المرتبة ١٩ إلى المراتب الـ ١٥ الأولى على مستوى العالم

فرصه مثمرة:

١. رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من ٢٢٪ إلى ٣٠٪
٢. ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من ٢٠٪ إلى ٣٥٪
٣. تخفيض معدل البطالة من ١١.٦٪ إلى ٧٪

وطن طموح:

مواطنه مسؤول

١. الوصول إلى ١ مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل ١١ ألف الآن
٢. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من ١٪ إلى ٥٪
٣. رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من ٦٪ إلى ١٠٪

حكومتُهُ فاعِلة

١. الوصول من المركز ٣٦ إلى المراكز الـ ٥ الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية
٢. الوصول من المركز ٨٠ إلى المركز ٢٠ في مؤشر فاعلية الحكومة
٣. زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من ١٦٣ ملياراً إلى ١ تريليون ريال سنوياً (وثيقة رؤية المملكة،٢٠٣٠)

التعليم في رؤية المملكة ٢٠٣٠:

يقع على عاتق التعليم دور كبير في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال المساهمة في تنفيذ عدد من برامجها المتعلقة بمجال التعليم، ويتضح من خلال الرؤية التوجهات الجديدة للنظر لمستقبل التعليم من خلال أهداف جديدة تمثلت في:

١. إشراك الأسرة بشكل كبير في العملية التعليمية
٢. التركيز على موائمة مخرجات التعليم لسوق العمل من خلال البوابة الوطنية للعمل (طاقات).
٣. تطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة
٤. إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الطلاب والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.
٥. التوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية
٦. التركيز على فرص الابتعاث في المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة.

٧. تمكين الطلاب من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.

٨. عقد شراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً

٩. أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية في ٢٠٣٠

١٠. الاستثمار في التعليم وتزويد الطلاب والطالبات بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.

١١. حصول كل طفل على فرص التعليم الجيد. (وثيقة رؤية المملكة،٢٠٣٠)

مبادرات وزارة التعليم لتحقيق رؤية ٢٠٣٠:

وقدمت وزارة التعليم ٣٦ مبادرة ضمن مشروع التحول الوطني ٢٠٢٠ كان منها

- **تطبيق النموذج التشغيلي المقترح لوزارة التعليم وإعادة توزيع الأدوار بين الوزارة والجامعات وإدارات التعليم**
- **تطوير برنامج الابتعاث الخارجي وتحسين كفاءته التشغيلية**
- **تطوير منظومة التعليم التقني التطبيقي من خلال إنشاء جامعة تقنية تطبيقية باسم جامعة الملك سلمان للعلوم التقنية التطبيقية وربط الكليات التقنية بها من خلال إطار تكاملي مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وكذلك كليات المجتمع**
- **منظومة الخدمات الإلكترونية الجامعية (جامعة)**
- **تطوير إحصاءات التعليم وبناء قواعد بيانات الخريجين وبيانات البحث العلمي**
- **تطوير مؤشرات قياس الأداء في وزارة التعليم**

وقد ركزت الأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم كما وردت في وثيقة التحول الوطني على تعزيز قدرة نظام التعليم لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم.

وترى الدراسة أن هذه التوجهات ستساهم في دعم استقلالية الجامعات إداريا وماليا وأكاديمياً كونها تتيح لها تعزيز الشراكة مع مصادر أخرى غير حكومية في القطاع الخاص.

ومما سبق من استعراض لأهم ركائز وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ يمكن استشراف واقع ومستقبل التعليم العالي وتصور منظومته في ظل الأهداف التفصيلية التي تستهدف تطوير مؤسسات التعليم العالي بما فيها الجامعات، بما يتيح الفرصة لاستقلاليتها.

تصور منظومة التعليم العالي في المملكة وفق رؤية ٢٠٣٠:

تمر المملكة العربية السعودية اليوم بمنعطف تاريخي مهم متمثل برؤية ٢٠٣٠ وهذا يستلزم من منظومة إدارة التعليم العالي التعامل مع هذا التغير والعمل على الاصلاح السريع و التطوير الدائم والمشاركة بهذه المرحلة وتلبية متطلباتها باعتبار أن الجامعات اليوم يُنظر لها كمؤسسات مستقلة لها إدارتها المنفصلة التي تدير شؤونها في إطار من التنسيق مع بقية مؤسسات المجتمع ومن خلال ما تقدم سنلقي الضوء على بعض أهداف الرؤية التي ترتبط بمنظومة ادارة التعليم العالي:

- ✓ **أن تصبح خمس جامعات سعودية على الاقل من أفضل ٢٠٠ جامعة دولية:**

من خصائص منظومة التعليم العالي التنافسية، والاستجابة السريعة للتغيرات والتطورات ومرونة عالية في إعادة تصميم المساقات العلمية وهيكلها التنظيمي وطرائق واساليب عملها مما يساعدها على خوض المنافسة والحصول على مركز ضمن ٢٠٠جامعة دولية

- ✓ **تطوير التعليم العام:**

بما أن منظومة التعليم العالي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر وانه نظام كل متكامل فإن لمنظومة التعليم العالي دور في تطوير التعليم من خلال المشاركة في التدريب والتطوير أو وضع الخطط أوتقديم الاستشارات وأيضا من خلال مخرجاته التي تعتبر مدخلات للتعليم العام

- ✓ **تهدف الرؤية إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك من خلال إيجاد مخرجات مدربة ومؤهلة تأهيلا عاليا.**
- ✓ **من البرامج التي طرحتها الرؤية حوكمة العمل الحكومي والاهتمام برأس المال البشري واعادة هيكلة الحكومة:**

هذه البرامج ستساعد على نقلة نوعية في منظومة للتعليم العالي من حيث وايجاد موارد بشرية مدربة تدريب عالي وانظمة وقوانين ولوائح منظمة للعمل وهيكلة مناسبة

✓ **من أهداف الرؤية تخفيض البطالة، الانتقال من المركز ٢٥في مؤشر التنافسية العالمي الى أحد المراكز العشر الأولى، سد الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل**

انه في ظل وجود منظومة بمكونات فعالة (أهداف، سياسات، ورؤية ورسالة واضحة، قيادة، موارد بشرية مدربة) تعمل على التخلص من البيروقراطية والقيود التنظيمية التى تساعد على التفاعل مع المنظمات الاخرى وعمل شراكات والانطلاق بحرية نحو التنافس الدولي وهذا الانطلاق يعني تحقيقها للمعايير الدولية التي تعني تخريجها لمخرجات مناسبة لسوق العمل وبالتالي تقل البطالة. (وثيقة رؤية المملكة،٢٠٣٠)

واقع نظام التعليم العالي في المملكة

رافق انطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحولات كبيرة على المستوى التنظيمي للجامعات، حيث تم إلغاء نظام مجلس التعليم العالي عام ١٤٣٦هـ، الذي كانت تمثل لوائحه، القواعد المنظمة لمسيرة العملية الأكاديمية والبحثية في الجامعات. كما كان يقوم بمسؤولية الإشراف على شؤون التعليم العالي والتنسيق بين مؤسساته، وبمهام التنسيق والتوجيه والإشراف على التعليم الجامعي، ويتولى مجلس كل جامعة تصريف الشؤون العلمية، والإدارية، والمالية، واعتماد الخطط الأكاديمية، واقتراح إنشاء الكليات، والأقسام والعمادات، ومراكز البحوث، وتسند إلى مجالس الأقسام والكليات دراسة تطوير البرامج، والخطط، والتوظيف، والتوصية بما يتم التوصل إليه من مقترحات إلى مجلس الجامعة، إلا أن إلغاء المجلس صدر عنه اقتراح نظام جديد للجامعات يهدف لأن تكون الجامعات أكثر مرونة وتفرد واستقلالية.

النظام الجديد للجامعات السعودية والهدف من إنشاءه:

هو هيكلة جديدة لمختلف الجامعات السعودية، بهدف الارتقاء بالمخرجات، والتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل في القطاعين العام والخاص، وتشتمل على إعادة هيكلة بعض العمادات والكليات سواء بالإلغاء أو التطوير والدمج لبعض الكليات المتناظرة، خصوصا بعد توسع بعض الجامعات في استحداث كليات لايحتاجها سوق العمل، أو وجود كليات لازالت تخرج أجيالا بتخصصات نظرية ضعيفة (الزهراني،٢٠١٨)

يهدف النظام الجديد إلى:

- **تعزيز الموارد الذاتية المالية للجامعات**
- **تطويرالخدمات البحثية والأكاديمية**

- السعي لتحقيق استقلالية الجامعات
- الحد من تدخلات إدارات التعليم فيها.
- أن يتبوأ المراكز القيادية بالجامعات الأكفأ من أعضاء هيئة التدريس. (العنزي،٢٠١٦)

ويتضمن النظام الجديد للجامعات أكثر من ٦٠ مادة جاء من أبرز ملامحه:

١. للجامعة أن تنشئ شركة أو أكثر للاستثمار في ممتلكات الجامعة أو غيرها
٢. يجوز إنشاء جامعات أو كليات أهلية خيرية أو ربحية أو فروع لجامعات عالمية
٣. تصنف الجامعات إلى جامعات بحثية وتعليمية وتطبيقية
٤. تنشئ الجامعة برنامجا للأوقاف تشجع من خلاله القطاع الخاص والأفراد على الوقف
٥. يجوز للجامعة قبول طلاب وطالبات غير سعوديين.
٦. يكون لكل جامعة – عدا الجامعات التطبيقية – مجلس يسمى مجلس أمناء الجامعة
٧. يتم تمويل الجامعات مما يخصص لها من الدولة، ومن الرسوم الدراسية والرسوم على الخدمات، والتبرعات والهبات والمنح، وريع أملاكها واستثماراتها وأوقافها، والموارد المالية الأخرى التي يقرها مجلس الأمناء.

إن هذا التوجه هو نظرة مستقبلية لأهمية استقلال الجامعات وتطويرها بتطبيق أهم التوجهات الإدارية الحديثة، حيث سيتم نقل كثير من صلاحيات المجلس السابق إلى الجامعات، وذلك من خلال نظام التعليم الجامعي الجديد.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

دراسة صقر(٢٠٠٥) الجامعة والسلطة دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، التي هدفت إلى التعرف على واقع العلاقة بين الجامعة والسلطة من خلال الوقوف على واقع استقلال الجامعات وأهم العوامل التي تؤثر على استقلال الجامعات وكيفية الحد منها.

وقد توصلت إلى نتائج أهمها:

- يتضمن استقلال الجامعة ثلاثة جوانب أساسية هي الاستقلال الفكري والاستقلال الإداري والاستقلال المالي.

- يتمثل الاستقلال الفكري في حرية المجتمع الأكاديمي في التعبير عن الرأي والبحث العلمي والتدريس، وحرية الجامعة في اتخاذ قراراتها الخاصة على أن لا توجد قيود تحد من استقلال الجامعة الفكري، ومن معوقاته (طبيعة الفكر السائد في المجتمع، قصور في أدوات البحث العلمي، تدخل السلطة في شؤون الجامعة، قصور البحث العلمي على كشف الحقائق العلمية دون تحليلها، ارتداد الجامعة إلى الماضي، طبيعة العلاقة بين الطلاب وأساتذتهم).
- يتمثل الاستقلال الإداري للجامعة في حرية تنظيم العمل بالجامعة، حرية التعيين، حرية وضع المناهج وتطويرها، حرية تحديد مستويات القبول والتأهيل، ومن معوقاته (عدم وضوح الأهداف الإدارية، غياب أدلة العمل الدقيقة والواضحة، ضعف محاولات التطوير والإصلاح الإداري، الاعتماد على لوائح وتشريعات جامدة، غياب روح المبادأة والإبداع في مجال العمل الإداري، قصور التدريب).
- يتمثل الاستقلال المالي للجامعة في إتاحة مواد مالية كافية للجامعة، توفير منابع مالية ذاتية، اعتماد الجامعة على قواعد مالية ولوائح إجرائية مرنة، ومن معوقاته (تطبيق القواعد المالية العامة المتبعة في الدولة على الجامعة، ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي، التقليل من أهمية التنمية التربوية، الاعتماد على الموارد الحكومية للتمويل).

دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) بعنوان الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والتعرف على الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية وأهم مجالات الحرية الأكاديمية فيها كما هدفت إلى التعرف على أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية وأهم المقترحات التي من شأنها تفعيلها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدارسة ما يلي:

- الحرية الأكاديمية تعني بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية حرية الجامعة واستقلالها إدارياً وأكاديمياً وماليا، وحرية عضو هيئة التدريس في البحث والتدريس ومشاركته صنع القرار الجامعي.
- أن درجة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كان متوسطة بشكل عام.

- **أن من أكثر مظاهر الاستقلال الإداري توفراً في الجامعات السعودية حق الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها ومن أقل مظاهر الاستقلال الإداري توفراً هو ممارسة الإدارة العليا بالجامعة تفويض السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة، وتمتع الجامعة بنظام إداري يتسم بالمرونة في العمل.**
- **أن من أكثر مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توفراً في الجامعات السعودية حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية التي يجريها وحقه في نشر نتائج تلك البحوث كذلك حقه في اختيار طريقة التدريس التي يراها ملائمة ومشاركته، في مناقشة البرامج العلمية الخاصة بقسمه وحقه في الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية داخل المجتمع، ومن أقل مظاهر حرية عضو هيئة التدريس توفراً في الجامعات السعودية حقه في اختيار عميد الكلية ورئيس القسم الذي ينتمي إليهما.**
- **من أكثر مظاهر الاستقلال المالي توفراً في الجامعات السعودية وجود ميزانية خاصة بكل جامعة على حدة ومساهمة كل جامعة في إعداد مشروع ميزانيتها السنوية، ووجود لوائح مالية خاصة بالجامعات، وعدم وجود قيود فيما يتعلق بقبول مصادر التمويل غير الحكومية ومن أقل مظاهر مجال الاستقلال المالي توفراً في الجامعات السعودية بحث الجامعات عن مصادر تمويل ذاتية حيث لا تزال تعتمد على التمويل الحكومي وحقها في الاستفادة من فائض الميزانية السنوية التي تقررها الدولة، وحرية الجامعات في المناقلة بين بنود أبواب الميزانية.**
- **يعتبر مجال الاستقلال الأكاديمي أكثر مجالات الحرية الأكاديمية توفراً في الجامعات السعودية يليه مجال حرية عضو هيئة التدريس ثم مجال الاستقلال الإداري.**
- **من أهم المقترحات التي من شأنها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، اعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا، تشجيع إصدار المجلات العلمية، رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها، إعادة النظر في بعض النصوص القانونية من نظام الجامعات السعودية لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.**

دراسة حنفي (٢٠٠٩) استقلال الجامعات وفعالية إدارتها: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر

هدفت الدراسة الى الوقوف على طبيعة استقلالية الجامعات المعاصرة وفعالية إدارتها والوضع الراهن لاستقلالية الجامعات الأمريكية وفعالية إدارتها، والوقوف على الوضع الراهن لاستقلالية الجامعات المصرية ومدى فعالية إدارتها، والوصول إى إجراءات مقترحة لتفعيل استقلالية الجامعات المصرية بما يحقق فعالية إدارتها. ومن أبرز نتائج البحث:

- **أن جوهر الاستقلال الإداري للجامعات المعاصرة، يتمثل في حرية تلك الجامعات في أن تتخذ قراراتها بنفسها، دون تدخل من أحد خارج الجامعة، ويمكن القول بأن الاستقلال الجامعي يأخذ مظاهراً متعددة منها:**
- **أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على رسم أهدافها بنفسها وتحديد الأولويات، وإعداد البرامج والخطط كترجمة لهذه الأهداف.**
- **أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على رسم تنظيمها الإداري بحرية كاملة، وبما يتفق وأهدافها.**
- **أن الجامعة قادرة وبحرية تامة على وضع لوائحها، وتحديد القواعد التنظيمية المنظمة للعمل، وتحديد المعايير التي يتم تقويم الأداء في ضوئها.**
- **أن الجامعة تملك الحرية التامة، في وضع اللوائح – التي تحدد كيفية تشكيل الأجهزة الإدارية بالجامعة – بطريقة ديمقراطية.**

دراسة الزنفلي (٢٠٠٩) إستقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية: رؤية نقدية في ضوء قانون تنظيم الجامعات

وهدفت إلى وضع رؤية نقدية لاستقلالية الجامعات المصرية وحريتها الأكاديمية في ضوء قانون تنظيم الجامعات، كما هدفت إلى التعرف على انعكاسات مواد قانون تنظيم الجامعات على استقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية، وتوصلت الدراسة إلى التأكيد على حرية الجامعات المصرية في:

- **إدارة وتصريف شئونها الداخلية الذاتية دونما تدخل من أية سلطة خارج الجامعة.**

- **صياغة أهدافها وتحديد أولوياتها واستراتيجياتها، وصياغة لوائحها الداخلية وإقرارها، على أن يتم مراعاة الاتجاهات العامة للتعليم الجامعي المصري في صياغة تلك الأمور.**
- **صياغة تنظيماتها وهياكلها، وما يرتبط بذلك من نظم وقواعد وإجراءات العمل.**
- **اختيارا القيادات الجامعية، بدءا من رئيس الجامعة، وانتهاء برئيس القسم العلمي بالانتخاب.**
- **تحديد الميزانية المطلوبة للجامعة، وقيام الجامعة ممثلة في رئيسها وتحت إشراف مجلسها بالتفاوض المباشر مع جهات الاختصاص في تقدير ميزانية الجامعة.**
- **نقل الاعتمادات المالية من باب إلي باب وليس من بند إلى بند وفق النظام المتبع حاليا.**
- **إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمعارض في شتى المجالات، ودعوة المتحدثين من خارج الجامعة، دون انتظار الإذن من القيادات الجامعية، أو الحرس الجامعي، أو أية جهة خارج الجامعة**

دراسة سنبلو (٢٠١٠) بعنوان: الاستقلال المالي للجامعات :دراسة مقارنة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، التي هدفت إلى رصد واقع الاستقلال المالي في الجامعات المصرية و التعرف على الاستقلال المالي في الجامعات الأمريكية والاستفادة من خبرة الجامعات الأمريكية في ممارسة الاستقلال المالي لزيادة قدرة الجامعات المصرية لممارسة الاستقلال المالي بما يتفق مع ظروف المجتمع المصري واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وقد نتج عنها تحديد أوجه الاستفادة من الاستقلال المالي للجامعات الأمريكية لتحقيق درجة أكبر من الاستقلال المالي في الجامعات المصرية وتتمثل في:

- **جعل الجامعات تقوم بالتفاوض مباشرة عن الميزانية الخاصة بها مع الجهات المختصة، ويتوقف دور المجلس الأعلى للجامعات عند حد إبداع الرأي والاستشارة.**
- **أن تحصل الجامعة على الاعتمادات المالية في صورة إجمالي المبلغ المستحق، وتقوم الجامعة بتوزيعها على الأبواب المختلفة على أن يخصص نسبة محددة للبحث العلمي.**

- **وضع قواعد مالية خاصة للجامعات يتم التعامل بها وذلك بما يتفق مع ظروف الجامعة كمؤسسة علمية لها أهدافها التي تختلف عن باقي المؤسسات الحكومية.**
- **السماح للجامعات بتعدد مصادر التمويل وقد يتطلب ذلك تشريع يسمح للجامعات بذلك: كأجراء بحوث تعاقدية، وشراكة، وتنظيم حملات لجمع الهبات والتبرعات وغيرها من المصادر المختلفة.**

دراسة الشريف (٢٠١٢) استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والاعلانات العالمية، وهدفت الدراسة الى لتعرف على مفهوم استقلال الجامعات وجوانبه. والتعرف على بعض الخبرات العالمية التي تناولت استقلال الجامعات. والتعرف على بعض المواثيق والإعلانات العالمية التي تناولت استقلال الجامعات.والاستفادة من خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات العالمية في وضع توصيات ومقترحات لاستقلال الجامعات المصرية. وقد توصلت إلى نتائج أهمها:

- **لاتمارس الدولة رقابة على أعمال المجتمع الأكاديمي، وأن تلتزم باحترام استقلال الجامعات**
- **التزام السلطات باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكونات الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين.**
- **إدارة الجامعات شئونها بنفسها على أسس ديمقراطية، واختيار هيئاتها الأكاديمية عن طريق انتخابات حرة، بعيداً عن تدخل الدولة أو غيرها من قوى المجتمع، وهذا يتطلب تعديل المواد الواردة بقانون تنظيم الجامعات التي تتناول طريقة تعيين القيادات الجامعية.**
- **أن تستقل الجامعات بإدارة مواردها المالية بعيداً عن سيطرة الدولة، ولكن في إطار القوانين واللوائح العامة.**

دراسة الزبون (٢٠١٦) دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبتها في ظل الربيع العربي وعلاقة ذلك بالإستقلالية الذاتية.

هدفت إلى معرفة واقع دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبتها في ظل الربيع العربي وعلاقة ذلك بالاستقلالية الذاتية، من خلال التعرف على دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي ودورها في تنمية الاستقلالية الذاتية، واستخدم الباحث المنهج التحليلي ونتج عن الدراسة أن للأنشطة الطلابية والمقررات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس

على الترتيب دور في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة، كما أن للمقررات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية على الترتيب دور في تنمية الاستقلالية الذاتية لدى الطلبة. وأوصت الدراسة بتعزيز دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبتها بتضمين مادة دراسية مناسبة في برنامج الطلبة.

الدراسات الأجنبية:

دراسة(caglar ,2007) بعنوان الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي والمحاسبية، التي هدفت إلى تحليل العلاقة المتشابكة بين المفاهيم الثلاثة، وأوضحت أن ثمة تناقضاً بين مفهومي الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي من جهة، وبين مفهوم المحاسبية الجامعية من جهة أخرى، وأرجعت الدراسة السبب في هذا التناقض إلى زيادة منحى التطبيقات المحاسبية في كثير من النظم الجامعية، الأمر الذي أخل بالتوازن المفترض في ممارسة المفاهيم الثلاثة لصالح مفهوم المحاسبية ، والذي أصبح في الوضع الحالي للجامعات يقوم على تأسيس علاقة هرمية في الإدارة الجامعية، أحادية الاتجاه، القرارات فيها تسير من أعلى إلى أسفل دون رد.

دراسة (De Mog ,2008) بعنوان الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي : الأسس والحدود، وهدفت إلى التمييز بين حدود ومضامين كل من مفهوم الحرية الأكاديمية والاستقلال الجامعي، وفي نفس الوقت توضيح الأساس أو المجال المشترك بينهم، إضافة إلى توضيح المعوقات والمتغيرات التي يمكن أن تعترض الممارسة النموذجية لهما.

دراسة (Andersen & Johnson,2008) بعنوان الاستقلال الجامعي في عشرين دولة، وهدفت إلى مقارنة التأثير الحكومي على نظم التعليم العالي في مجموعة من الدول، مقارنة بالموقف في استراليا بوصفها الدولة المحورية في هذه الدراسة وخاصة مدى التأثير الحكومي على العمليات التي تتم داخل الجامعة، ومما توصلت إليه الدراسة أنه يمكن النظر إلى استراليا على أنها تنتمي للمجموعة الأنجلوأمريكية، التي تتميز بأن حكوماتها- نسبياً- لها سلطة محدودة للتدخل إذا ما قورنت بالمتوسط العام للدول موضع الدراسة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن جميع الدول محل الدراسة تمر بمرحلة إصلاح في نظم التعليم العالي بها، ويتجه هذا الإصلاح نحو المزيد من فك اللوائح أو التخلص منها والاستجابة لضغوط ومنافسة السوق.

دراسة (Aghion and Others,2010) هدفت إلى التعرف على واقع الاستقلال الذاتي في الجامعات الأوروبية والأمريكية وأثر الحوكمة على أدائها واختبار فرضية أن الجامعات تكون أكثر إنتاجية عندما تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية الداخلية والخارجية في بيئة تنافسية، ولتحقيق هذا الهدف استطلعت الدراسة قادة ١٩٦ جامعة من الجامعات الأوروبية والأمريكية المصنفة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة عالمياً، وتوصلت الدراسة إلى وجود تنوع واسع في ترتيبات الاستقلال بين الجامعات الأوروبية وبعضها البعض وبين الجامعات الأمريكية، فالاستقلال الإداري في إجراءات القبول واستقطاب الطلاب المتميزين يتم من خلال عملية انتقاء مبنية على تنسيق مركزي وليست الجامعات التي تقبل طلابها إذ تتراوح نسبة الاستقلال الإداري في آلية قبول الطلاب من درجة صفر في فنلندا وفرنسا ونسبة ١٢% في المملكة المتحدة إلى مستويات عالية تتراوح ما بين ٨٣% في أسبانيا ونسبة ١٠٠% في إيرلندا، والاستقلال الإداري للجامعات الأوروبية في استقطاب أعضاء هيئة التدريس في بلجيكا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة حتى في حالة تطابق الأقدمية والرتبة، وتتطابق في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وسويسرا، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات في الولايات المتحدة تتمتع بدرجات عالية جداً من الاستقلالية الخارجية فهي تمتلك الصلاحيات الكاملة في إدارة ميزانيتها ومواردها المالية والاستثمار في مبانيها التي هي ملك لها، وتعيين واستقطاب ومكافأة وتحديد أجور أعضاء هيئة التدريس المتميزين فيها، وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سببية قوية بين استقلالية الجامعة وزيادة إنتاجيتها، فنجد أن الاستقلالية الخارجية للجامعات تسهم في زيادة تنافسية الجامعات في استقطاب أفضل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وفي التنافسية على المنح على الموارد المالية واستقطاب الاستثمارات، وعلى استخدام التقنية والتكنولوجيا وإنتاجها، الداخلية في زيادة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع.

دراسة (Enders, de Boer, & Weyer, 2013) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستقلال في الجامعات الألمانية وعلاقته بأدائها في ١٣ جامعة ألمانية ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعات الألمانية تمتلك قدراً متوسطاً من الاستقلال الخارجي فهي تقرر عدد الوظائف الأكاديمية دون قيود أو تدخل حكومي، وتستطيع أن تحدد الكيفية التي تدير بها المنح الحكومية ووضع

تعريفة التقاعد والاقتراض من الشركات والمؤسسات والإدخار وترحيل الموارد المخزونة والأموال التي لم تنفق لعام آخر ولكنها لا تملك الحق في تحديد المرتبات والعلاوات ومكافآت المتميزين، ولا تملك صلاحية تحديد عدد المقبولين ببرامجها وإنما تحددها الوزارة كما أنها مطالبة بإصدار تقارير تفعيل الميزانية وسبل الإنفاق، وتوصلت الدراسة أيضاًإلى أن العلاقة بين الاستقلال الذاتي وأداء الجامعات علاقة سببية، وأن هناك ارتباط قوي بين الاستقلالية الداخلية متمثلة في الحرية الأكاديمية وتميز الأداء البحثي والريادة العالمية.

ويتضح من الدراسات السابقة أنها تتفق مع الدراسة الحالية في الهدف، فهي تبحث في التعرف على واقع استقلالية الجامعات كما في دراسة أبوحيمد (٢٠٠٧) ودراسة Aghion and Others(2010) ، ويظهر الفرق في أن بعضها يختلف عن الدراسة الحالية في كون اهتمامها منصباً على معرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلالية ودرجة إدراك القيادات الأكاديمية لأهمية تبني الاستقلال الذاتي والصعوبات التي تحول دون تبني الاستقلال الذاتي كما في دراسة الشريف (٢٠١٢).

بينما ركزت بعض الدراسات على دراسة العلاقة بين استقلالية الجامعات وإنتاجيتها كم في دراستي Aghion and Others (2010) ودراسة Enders & Others (2013)، في حين ركزت الدراسة الحالية على استقلالية الجامعات كطريقة لتحقيق أهداف وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتعرف على إمكانية الاستفادة من خبرة الجامعات الأمريكية في استقلالية الجامعات ووضع مجموعة من المقترحات والتوصيات لتحقيق استتقلالية الجامعات السعودية لتحقيق تطلعات الرؤية ٢٠٣٠ في ضوء الخبرة الأمريكية. كما تتميز الدراسة الحالية موضوعياً في ربطها لمفهوم استقلالية الجامعات بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تطمح لتحقيق تصنيف عالمي متقدم للجامعات السعودية وموائمة مخرجات الجامعات لسوق العمل.

منهج الدراسة وإجراءاتها

طبقت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب مسح العينة وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية (جامعة الملك سعود بالرياض، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران)،

والبالغ عددهم (١٥٨٠١) عضواً، للعام الدراسي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ (موقع وزارة التعليم العالي). https://goo.gl/qXwiq2

عينة الدراسة:

بالرجوع إلى جدول تحديد حجم العينة (Secaran & Bougie,2010,P.315)، فقد تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، مكونة من (٣٧٥) عضوًا، وبعد تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة، تم استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل ليبلغ العدد الكلي (٣٧٠) استبانة.

أداة الدراسة:

تم تصميم أداة الدراسة (استبانة) موجهة إلى كل من القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس، في الجامعات السعودية محل الدراسة. وقد قامت الباحثتان بتصميمها من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بإستقلال الجامعات، وبناء على ما ورد في الإطار النظري من حقائق علمية حول استقلالية الجامعات وأبعادها في الخبرة الأمريكية، وفي ضوء معطيات تساؤلات الدراسة وأهدافها، وكذلك بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، ومراجعة أدواتها المتعلقة باستقلالية الجامعات، ومن بينها دراسة (أبوحيمد، ٢٠٠٧) ودراسة (حنفي،٢٠٠٩) ودراسة (سنبلو، ٢٠١٠) ودراسة(شريف،٢٠١٢).

واشتملت الاستبانة على محور يتعلق بدرجة تحقق استقلالية الجامعات وفق أبعادها الثلاثة لقياس درجة تحقق الاستقلال الإداري، والاستقلال المالي، والاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، وقد تكون من (٢٤) عبارة

كما اشتملت على محور يتعلق بالمقترحات التي قد تسهم في تحقيق استقلالية الجامعات في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتكون من (١٥) عبارة.

د- إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) وثباتها، وصلاحيتها للتطبيق، وإخراجها بصورتها النهائية التي تضمّنت (٣٩) عبارة، تم تصميم الاستبانة إلكترونيًا، وتوزيعها ورقيًا، وإرسالها إلكترونيًا لأفراد عينة الدراسة من قيادات جامعية من أعضاء وعضوات هيئة التدريس في الجامعات محل الدراسة، ثم تم استعادة أداة الدراسة والتأكد منها، واستبعاد ما لايصلح للتحليل منها.

نتائج الدراسة:

تم مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الرابع: ما درجة الاستقلال (الإداري والمالي والأكاديمي) للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة٢٠٣٠؟

لتحديد درجة أبعاد استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، من وجهة نظر القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس؛ تم حساب المتوسطات الحسابية، والترتيب لكل بعد من أبعاد الاستقلال الإداري، كما يوضحه الجدول رقم (٤-١)

جدول (٤-١) المتوسطات الحسابية والترتيب لكل بعد من أبعاد استقلالية الجامعات.

البعد	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	النسبة المئوية	الترتيب
الاستقلال الإداري	٣.٢٤	متوسطة	%٦٤.٨	٢
الاستقلال المالي	٢.٩٩	متوسطة	%٥٩.٨	٣
الاستقلال الأكاديمي	٣.٧٥	كبيرة	%٧٥	١
المتوسط الحسابي العام لمحور درجة الاستقلال		درجة الموافقة على محور درجة الاستقلال		
٣.٣٢		متوسطة		

يتضح من نتائج الجدول (٤-١)، أن المتوسط الحسابي العام لمحور درجة تحقق استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية كان (٣.٣٢)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على درجة تحقق استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، كما تشير إلى ذلك قيمة المتوسط الحسابي.

وتعزو الدراسة حصول محور درجة تحقق استقلالية الجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية على درجة موافقة متوسطة، إلى ضعف أحقية الجامعة بفتح التخصصات العلمية وبرامج الدراسات العليا بناء على الاحتياجات الفعلية وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (حنفي، ٢٠٠٩)، التي توصلت إلى عدم وجود قواعد مالية خاصة بجامعة صنعاء، بينما توجد قواعد مالية خاصة بكل جامعة أمريكية، وعدم امتلاك الجامعة حرية النقل في الميزانية المخصصة لها من الدولة من باب إلى باب، بينما تملك كل جامعة أمريكية كامل الحرية في التصرف في التمويل المخصص لها حسب ما يحدده مجلسها ورئيسها.

ويبيّن الجدول السابق رقم (٤-١) أن بعد الاستقلال الأكاديمي جاء في المرتبة الأولى، بينما جاء بعد الاستقلال المالي في المرتبة الأخيرة، كما يلي:

١. بعد الاستقلال الأكاديمي، بمتوسط حسابي (٣.٧٥).

٢. بعد الاستقلال الإداري، بمتوسط حسابي (٣.٠١).

٣. بعد الاستقلال المالي، بمتوسط حسابي (٢.٩٩).

وتعزو الدراسة حصول بعد الاستقلال الأكاديمي، على المرتبة الأولى إلى أحقية الجامعات السعودية في تعيين أعضاء هيئة التدريس العاملين بها بينما ترى أن حصول بعد الاستقلال الإداري، على المرتبة المتوسطة، يؤكد الحاجة إلى تعيين مدير الجامعة والمناصب الإدارية العليا عن طريق الانتخاب وأن يكون مديرو الجامعات السعودية من المختصين في إدارة الجامعات. بينما يؤكد حصول بعد الاستقلال المالي على المرتبة الأخيرة على مركزية التصرف في الميزانيات للجامعات وتبويب أوجه صرفها، وعدم تمتعها بالحرية المالية.

ومن أجل تفسير ذلك، تم حساب المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والترتيب، لكل عبارة من العبارات، لكل بعد على حدة، كما يلي:

الاستقلال الإداري:

لتحديد درجة الاستقلال الإداري، من وجهة نظر القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس؛ تم حساب، المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والترتيب لكل عبارة من عبارات بعد الاستقلال الإداري، كما يوضحه الجدول رقم (٤-٢)

جدول (٤-٢) استجابات أفراد الدراسة على درجة تحقق الاستقلال الإداري للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
١	تحدد الجامعة أهدافها بما يتناسب مع بيئتها العملية.	3.57	71%	كبيرة	٥
٢	تتمتع الجامعة بالصلاحيات التامة في ممارسة وظائفها الإدارية من تخطيط وتنفيذ وإشراف وتقويم.	3.67	73%	كبيرة	٢
٣	يحق للجامعة تعيين أعضاء هيئة التدريس العاملين بها.	4.23	85%	كبيرة جداً	١
٤	يحق للجامعة تعيين الإداريين العاملين بها	3.63	73%	كبيرة	٣
٥	تمارس الإدارة العليا بالجامعة تفويض السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة.	3.40	68%	متوسطة	٦
٦	تدار الجامعة بواسطة مجلس أمناء مشكل من مدير الجامعة ووكلائه ومستشارين ورجال أعمال.	3.13	63%	متوسطة	٨
٧	تؤخذ القرارات بصورة جماعية في مجلس الأمناء.	3.10	62%	متوسطة	٩
٨	يتم تعيين مدير الجامعة والمناصب الإدارية العليا عن طريق الانتخاب.	2.27	45%	ضعيفة	١٣
٩	مديرو الجامعات السعودية من المختصين في إدارة الجامعات غالباً.	2.47	49%	ضعيفة	١٢
١٠	يقوم الاعتماد الأكاديمي للجامعة على مبادئ الاستقلال الأكاديمي والإداري	3.20	64%	متوسطة	٧
١١	تضع الجامعة هيكلها الإداري وتنظيمها الإداري دون تدخل خارجي.	3.60	72%	كبيرة	٤
١٢	يشارك أعضاء هيئة التدريس في وضع السياسات التعليمية للجامعة	2.93	59%	متوسطة	١٠
١٣	تتسم الهياكل التنظيمية للجامعات وقوانينها ولوائحها بالمرونة	2.93	59%	متوسطة	١١
	المتوسط الحسابي لبعد الاستقلال الإداري			درجة الموافقة على بعد الاستقلال الإداري	
	٣.٢٤			متوسطة	

يتضح من الجدول رقم(٤-٢)، أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات بُعد الاستقلال الإداري للجامعات وعددها (١٣) عبارة؛ كان (٣.٢٤)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على درجة الاستقلال الإداري للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، كما تشير لذلك قيمة المتوسط الحسابي، وحصلت عبارة واحدة فقط من هذا البُعد على درجة كبيرة جداً بينما حصلت أربع عبارات على درجة موافقة كبيرة، وحصلت ست عبارات على درجة موافقة متوسطة، وحصلت عبارتان على درجة موافقة (ضعيفة) ، وقد تراوحت نسبة الموافقة على العبارات بين ٤٥ % إلى ٨٥ %.

وتعزو الدراسة سبب هذه النتيجة إلى أن تعيين مدير الجامعة والمناصب الإدارية العليا لا يتم بالإنتخاب إضافةً إلى أن مديري الجامعات السعودية ليسوا من المختصين في إدارة الجامعات غالباً، مما يعني ضعف في الصلاحيات الإدارية المعنية باتخاذ القرارات في مستويات الإدارة العليا.

وقد اتفقت نتائج هذا البُعد مع دراسة الشريف(٢٠١٢)، التي توصلت إلى أنه يجب على الجامعات إدارة شئونها بنفسها على أسس ديمقراطية واختيار هيئاتها الأكاديمية عن طريق انتخابات حرة، بعيداً عن تدخل الدولة أو غيرها من قوى المجتمع، واتفقت مع دراسة صقر (٢٠٠٥) التي توصلت إلى أن الاستقلال الإداري للجامعة في حرية تنظيم العمل بالجامعة، حرية التعيين، حرية وضع المناهج وتطويرها، حرية تحديد مستويات القبول، والتي توصلت إلى أن من معوقات الاستقلال الإداري عدم وضوح الأهداف الإدارية، غياب أدلة العمل الدقيقة والواضحة، ضعف محاولات التطوير والإصلاح الإداري، الإعتماد على لوائح وتشريعات جامدة وغياب روح المبادأة والإبداع في مجال العمل الإداري.

وقد جاءت العبارة (٣) في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة كبيرة جداً وهي " يحق للجامعة تعيين أعضاء هيئة التدريس العاملين بها."، بمتوسط حسابي قدره (٤.٢٣)، من أصل (٥.٠٠).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أعلى درجة موافقة؛ لتطبيق الجامعات أحقية تعيين أعضاء هيئة التدريس.

بينما جاءت العبارة (٨) في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة ضعيفة وهي" يتم تعيين مدير الجامعة والمناصب الإدارية العليا عن طريق الانتخاب."، بمتوسط حسابي (٢.٢٧).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أقل درجة موافقة؛ لكون الجامعات لا تعتمد في سياستها على نظام الانتخاب الحر في تعيين مدير الجامعة ومناصبها الإدارية العليا.

وترى الدراسة أن معنى ذلك، أن هناك ضعف في الاستقلال الإداري للجامعات وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشريف، ٢٠١٢) و(صقر،٢٠٠٥)، التي توصلت إلى أن هناك جوانب يجب الاهتمام بها ليتحقق الاستقلال الإداري للجامعات وهي حرية تنظيم العمل بالجامعة، واختيار مدراء الجامعات عن طريق انتخابات ديمقراطية بدون التأثير عليها من الدولة أو غيرها.

جدول (٤-٣) استجابات أفراد الدراسة على درجة تحقق الاستقلال المالي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
١	تتمتع الجامعة من خلال مجالسها بحرية التصرف في ميزانيتها في أي وجه تراه مناسباً لتحقيق أهدافها.	3.10	62%	متوسطة	٢
٢	تخصص الاعتمادات المالية للجامعات دون تقييد بأبواب إنفاقها.	2.63	53%	متوسطة	٤
٣	ترتبط المخصصات المالية للجامعة بمستويات محددة من الإنجاز الجامعي وفق مؤشرات محددة.	3.00	60%	متوسطة	٣
٤	يوجد هيكل تنظيمي للإدارة المالية بالجامعات يتولى مسئولية توفير الموارد المالية وتنميتها وكيفية توزيعها.	3.23	65%	متوسطة	١
	المتوسط الحسابي لبعد الاستقلال المالي		درجة الموافقة على بعد الاستقلال المالي		
	٢.٩٩		متوسطة		

يتضح من الجدول رقم (٤-٣)، أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات بُعد الاستقلال المالي للجامعات وعددها (٤) عبارات؛ كان (٢.٩٩)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة متوسطة على درجة الاستقلال المالي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، كما

تشير لذلك قيمة المتوسط الحسابي، وحصلت كل عبارات هذا البُعد على درجة موافقة متوسطة، وقد تراوحت نسبة الموافقة على العبارات بين ٥٣ % إلى ٦٥ %.

وتعزو الدراسة سبب هذه النتيجة إلى ضعف الصلاحيات الممنوحة للجامعات في تقدير الميزانية إضافةً إلى عدم تمتع الجامعات بالتصرف في ميزانيتها حسب ما تراه مناسباً.

وقد اتفقت نتائج هذا البُعد مع دراسة حنفي (٢٠٠٩)، التي توصلت إلى أن الجامعات المصرية يقتصر دورها مالياً على تنفيذ القواعد التي تصل إليها من بعض المؤسسات الأخرى كوزارة المالية، واتفقت مع دراسة الزنفلي (٢٠٠٩) التي توصلت إلى ضعف قدرة الجامعات على إعادة توزيع ميزانياتها، والتي توصلت أيضاً إلى أن الجامعات المصرية لا تتفاوض بنفسها على تقدير ميزانياتها، وعليه لابد أن تتقبل ما يرد إليها من المخصصات.

وقد جاءت العبارة (٤) في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة متوسطة وهي " يوجد هيكل تنظيمي للإدارة المالية بالجامعات يتولى مسئولية توفير الموارد المالية وتنميتها وكيفية توزيعها"، بمتوسط حسابي قدره (٣.٢٣)، من أصل (٥.٠٠)

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أعلى درجة موافقة قياساً على غيرها من عبارات بعد الاستقلال المالي؛ إلى إمكانية وجود إدارة مالية ضمن الهيكل التنظيمي للجامعة لكنها ضعيفة في توفير الموارد المالية وربما قد تهتم فقط بتوزيع الموارد المالية ومتابعتها.

بينما جاءت العبارة (٢) في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة متوسطة وهي" تخصص الاعتمادات المالية للجامعات دون تقييد بأبواب إنفاقها."، بمتوسط حسابي (٢.٦٣).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أقل درجة موافقة؛ لكون هناك قيود على أبواب إنفاق الجامعات لاعتماداتها المالية.

وترى الدراسة أن معنى ذلك، أن فعالية الاستقلال المالي للجامعات متوسط وما زال ينقصه رفع التقييد عن الجامعة عن أبواب إنفاقها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حنفي (٢٠٠٩) والزنفلي (٢٠٠٩)، التي توصلت إلى أن هناك جوانب يجب الاهتمام بها ليتحقق الاستقلال المالي للجامعات وهي حرية تنظيم العمل بالجامعة، وضعف قدرة الجامعات على تنوع مصادر تمويلها في حين تنوع مصادر التمويل يمثل أهم مظاهر الاستقلال المالي.

جدول (٤-٤) استجابات أفراد الدراسة على درجة تحقق الاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
١	تحدد الجامعة شروط قبول الطلبة والطالبات الملتحقين بها.	3.90	78%	كبيرة	٢
٢	تحدد الجامعة أعداد الطلبة والطالبات المقبولين بما يتناسب وإمكاناتها المادية والبشرية.	3.50	70%	كبيرة	٦
٣	يحق للجامعة فتح التخصصات العلمية وبرامج الدراسات العليا بناء على الاحتياجات الفعلية.	3.50	70%	كبيرة	٧
٤	تحدد الجامعة مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها.	3.73	75%	كبيرة	٤
٥	تتمتع مجالس الأقسام بالصلاحيات التامة في وضع الجداول الدراسية وجداول الاختبارات.	4.13	83%	كبيرة	١
٦	تتمتع مجالس الأقسام بصلاحية رسم الخطط الدراسية للقسم وتعديلها.	3.77	75%	كبيرة	٣
٧	تتمتع مجالس الأقسام بالصلاحيات التامة في تحديد المناهج الدراسية والكتب المقررة للمواد التي يتم تدريسها بالقسم.	3.73	75%	كبيرة	٥
	المتوسط الحسابي لبعد الاستقلال المالي	درجة الموافقة على بعد الاستقلال المالي			
	٣.٧٥	كبيرة			

يتضح من الجدول رقم (٤-٤)، أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات بُعد الاستقلال الأكاديمي للجامعات وعددها (٧) عبارات؛ كان (٣.٧٥)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على درجة الاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية في ضوء الخبرة الأمريكية، كما تشير لذلك قيمة المتوسط الحسابي، وحصلت كل عبارات هذا البُعد على درجة موافقة كبيرة،وقد تراوحت نسبة الموافقة على العبارات بين ٧٠ % إلى ٨٣ %.

وتعزو الدراسة سبب هذه النتيجة إلى أن الاستقلال الأكاديمي يتمثل في حرية الجامعة بتعيين أعضاءهيئة التدريس والموظفين الإداريين ووضع جداول المقررات وغير ذلك من الأنظمة الداخلية التي لتعد من مظاهر الاستقلال الأكثر توفراً في واقع الجامعات السعودية.

وقد اتفقت نتائج هذا البُعد مع دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) التي توصلت إلى أن من أكثر مظاهرالاستقلال الأكاديمي توفراً في الجامعات السعودية، حق الجامعة في تحديد شروط قبول الطلبة والطالبات الملتحقين بها وحقها في تحديد مستويات الدرجات وتمتع مجالس الأقسام، العلمية التي تمنحها بالصلاحيات التامة في تحديد المناهج الدراسية والكتب المقررة للمواد التي يتم تدريسها بالقسم.

واتفقت مع دراسة الزبون (٢٠١٦م) التي توصلت إلى أن واقع درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في الجامعات الأردنية جاء بدرجة متوسطة، والتي توصلت أيضاً إلى أن أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري الخبرة ومتغير الرتبة الأكاديمية.

وقد جاءت العبارة (٥) في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة كبيرة وهي " تتمتع مجالس الأقسام بالصلاحيات التامة في وضع الجداول الدراسية وجداول الاختبارات."، بمتوسط حسابي قدره (٤.١٣)، من أصل (٥.٠٠).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أعلى درجة موافقة؛ نسبة إلى أن الجداول الدراسية وجداول الاختبارات تعتبر نطاق ضيق للاستقلال الأكاديمي وليس له التأثير الأكبر.

بينما جاءت العبارة (٣) في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة كبيرة وهي" يحق للجامعة فتح التخصصات العلمية وبرامج الدراسات العليا بناء على الاحتياجات الفعلية."، بمتوسط حسابي (٣.٥٠).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أقل درجة موافقة؛ إلى النمطية السائدة بين الجامعات السعودية والتشابه الكبير بينها على اختلاف عمرها الزمني في تشكيل نظام التدريس وتنوع التخصصات، وضعف ربط التخصصات التي تدرس في الجامعات باحتياجات سوق العمل، وذلك لما تةاجهه بعض الأقسام العلمية في الجامعات من بيروقراطية تعيق الحصول على موافقات لفتح تخصصات مختلفة عما يقدم حالياً.

وترى الدراسة أن معنى ذلك، أن درجة الاستقلال الأكاديمي في الجامعات السعودية يعد الأكثر بروزاً ضمن أبعاد الاستقلال إلا أنه لا تزال الجامعات بحاجة إلى رفع التقييد ومنحها مزيداً من الاستقلال الأكاديمي الذي يترتب عليه أمور مهمة منها الحرية المطلقة في تغيير

المناهج وتطويرها حسب الحاجة وتطوير معايير التدريس وأساليبه بما يتناسب مع معطيات المرحلة، وحرية الأعضاء في إجراء البحوث المختلفة التي يرغبونها مع مراعاة مبادئ الحرية الفكرية والبحث العلمي وأخلاقياته دون أي تدخل من الرقابة وأن تمتلك الهيئة التدريسية الضوء الأخضر للقيام بالأنشطة المهنية دون عوائق من أحد لكي تحفز وتعزز مهاراتهم المهنية التي تمكنهم في النهاية من تطبيق هذه المعرفة وتحقيق الأهداف سعياً لخدمة المجتمع الذي ينتمون إليه وتحقيق آماله وطموحاته. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة القرني (٢٠٠٩)، التي توصلت إلى أن الاستقلال الأكاديمي يعني حرية أعضاء هيئة التدريس فرادى أو جماعات في تقصي المعرفة وتطويرها وتحسينها والاستفادة منها بما يحقق الأهداف التي تخدم المجتمع، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة دون تدخل أي جهة داخلية أو خارجية، والاستقلال يعني قيام الجامعة بصنع قراراتها المتعلقة بسير العمل الداخلي مالياً، وإدارياً، وإقرار سياسة البحث والتعليم والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

جدول (٤-٥) استجابات أفراد الدراسة على مقترحات تحقيق استقلاليات الجامعات في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠م

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الموافقة	الترتيب
١	أن يتضمن النظام الجديد للجامعات السعودية ما يحقق استقلاليتها وفقاً لتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠	4.10	82%	كبيرة	١٣
٢	أن تكون صياغة الأهداف ورسم خطوات التنفيذ والاستراتيجيات، من الأمور الداخلية لكل جامعة	4.30	86%	كبيرة جداً	٦
٣	أن تكون صياغة التنظيمات الجامعية وهياكلها من صميم عمل كل جامعة	4.43	89%	كبيرة جداً	١
٤	تمكين الجامعات من وضع وصياغة لوائحها الداخلية، سواء على مستوى الجامعة أو الكليات أو الأقسام.	4.43	89%	كبيرة جداً	٢
٥	أن تمتلك الجامعة حق تقرير أعداد الطلاب الذين يمكنها أن تقبلهم للالتحاق وفق إمكاناتها المادية والبشرية.	4.33	87%	كبيرة جداً	٤
٦	أن يتم اختيار مديري الجامعات عن طريق الانتخاب بمشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين.	4.17	83%	كبيرة	١١
٧	منح الجامعة حرية تعيين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، دونما تدخل أية جهة خارجية.	4.23	85%	كبيرة جداً	١٠
٨	أن تكون الجامعة هي الجهة الوحيدة التي تحدد حجم ميزانيتها، وذلك من خلال مجالسها المختلفة.	4.03	81%	كبيرة	١٤
٩	تترك الحرية لمجالس الجامعات في وضع إجراءات إنفاق الميزانية المخصصة من الدولة.	4.17	83%	كبيرة	١٢
١٠	أن تكون الرقابة المالية للجامعات ذاتية في ضوء المعايير التي تضعها مجالسها.	3.73	75%	كبيرة	١٥
١١	أن يتضمن النظام الجديد للجامعات السعودية تشريعات تسمح للجامعات بتنويع مواردها الإضافية، والمرونة في التصرف فيها واستثمارها وصرفها.	4.27	85%	كبيرة جداً	٨
١٢	ترتبط الجامعات بعلاقات تعاون وشراكة على المستوى العربي والدولي؛ لسد الفجوة المعرفية والتقنية بين المجتمعات الإنسانية.	4.37	87%	كبيرة جداً	٣
١٣	إعادة النظر في بعض النصوص الواردة في نظام الجامعات السعودية لتمكين الاستقلالية فيها.	4.27	85%	كبيرة جداً	٩
١٤	تحري الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس لتجنب إساءة استخدام الاستقلال الأكاديمي.	4.30	86%	كبيرة جداً	٧
١٥	العمل على رفع الوعي بأهمية استقلال الجامعات في تحقيق أهداف الجامعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠.	4.33	87%	كبيرة جداً	٥
	المتوسط الحسابي لبعد الاستقلال المالي			درجة الموافقة على بعد الاستقلال المالي	
	٤.٢٣			كبيرة جداً	

يتضح من الجدول رقم (٤-٥)، أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات بُعد مقترحات تحقيق استقلاليات الجامعات في ضوء الخبرة الأمريكية وتطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ وعددها

(١٥) عبارة؛ كان (٤.٢٣)، أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة، كما تشير لذلك قيمة المتوسط الحسابي، وحصلت كل عشرة عبارات على درجة موافقة كبيرة جداً وخمس عبارات على درجة موافقة، وقد تراوحت نسبة الموافقة على العبارات بين ٧٥ % إلى ٨٩ %.

وتعزو الدراسة سبب هذه النتيجة إلى أن تطلعات مجتمع الدراسة تهدف إلى الوصول إلى أعلى درجات الاستقلال الجامعي.

وقد اتفقت نتائج هذا البُعد مع دراسة صقر (٢٠٠٥م)، التي توصلت إلى أن الاستقلال الجامعي يتمثل في عدة جوانب منها حرية الجامعة في اتخاذ قراراتها الخاصة على أن لا توجد قيود تحد من استقلالها، وأن من معوقات الاستقلال الإداري للجامعة عدم وضع المناهج وتطويرها، وتطبيق القواعد المالية العامة المتبعة في الدولة على الجامعة وخلصت أيضاً أن من معوقات الاستقلال الجامعي قصور أدوات البحث العلمي وتدخل السلطة في شؤون الجامعة، وقصور البحث العلمي على كشف الحقائق دون تحليلها.

وقد جاءت العبارة (٣) في المرتبة الأولى، بدرجة موافقة كبيرة جداً وهي " أن تكون صياغة التنظيمات الجامعية وهياكلها من صميم عمل كل جامعة."، بمتوسط حسابي قدره (٤.٤٣)، من أصل (٥.٠٠).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أعلى درجة موافقة؛ إلى نسبة توافق رؤى مجتمع الدراسة مع الرؤية ٢٠٣٠م التي تهدف إلى الارتقاء بمجالات التعليم الجامعي.

بينما جاءت العبارة (١٠) في المرتبة الأخيرة، بدرجة موافقة كبيرة وهي" أن تكون الرقابة المالية للجامعات ذاتية في ضوء المعايير التي تضعها مجالسها."، بمتوسط حسابي (٣.٧٣).

وتعزو الدراسة حصول هذه العبارة على أقل درجة موافقة؛ لكونه تحفظ من جانب عينة الدراسة نسبة للقيود التي تحيط بالاستقلال المالي.

وترى الدراسة أن معنى ذلك، ينبغي أن تكون صياغة التنظيمات الجامعية وهياكلها من صميم عمل الجامعة، واختيار مديري الجامعات يجب أن يكون بالانتخاب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صقر (٢٠٠٥م) ودراسة القرني (٢٠٠٩)، التي توصلت إلى أن القيود التي تفرضها مؤسسات الدولة تحد من الاستقلال الجامعي المكتمل الأركان.

توصيات الدراسة:

١. تأهيل المسؤلين في الجامعات السعودية على ممارسة الحرية والاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير العمل الإداري والمالي والأكاديمي في للجامعة السعودية بما يحقق استقلال الجامعة وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٢. تشكيل فريق عمل من المسؤولين في الجامعات السعودية لدراسة النموذج الأمريكي في مجال الاستقلال الجامعي، وتطبيق المبادئ المتعلقة فيه بما يناسب الجامعات السعودية، وبما يحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٣. أن تعتمد الجامعات السعودية على عقد اتفاقيات وشراكات مع الجامعات الأمريكية، والجامعات المتميزة في مجال الاستقلال الجامعي للاستفادة من تجربتها في تحقيق الاستقلالية للجامعات السعودية.

٤. العمل على منح الجامعات السعودية المزيد من الاستقلالية في المجالات الإدارية والمالية والأكاديمية، مع وضع نظام خاص بالمحاسبية وحوكمة الجامعات كجزء من نظام الحوكمة الذي تسعى رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى تحقيقه.

مقترحات لدراسات مستقبلية

١. إجراء دراسة مقارنة لاستقلالية الجامعات السعودية بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية في المملكة.

٢. إجراء دراسة تهدف إلى وضع تصور مقترح لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

٣. إجراء دراسات توضح دور استقلالية الجامعات السعودية في تحسين موائمة مخرجات الجامعات لسوق العمل السعودي كأبرز أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠

٤. تقديم دراسات تنبؤية عن ما يمكن أن يضمنه النظام الجديد للجامعات السعودية لاستقلالها الإداري.

المراجع

ابن منظور، محمد بن مكرم (٢٠١٠). لسان العرب، بيروت، دار صادر للنشر والتوزيع.

أبو الخير، إبراهيم.(٢٠١٠م). الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدةالامريكية. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر(اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي)، مصر،(٣) ،٩٤٣-٩٦٥.

أبو حميد، ندى. (٢٠٠٧م). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض: المملكة العربية السعودية.

بركات، زاهر أحمد .(١٩٩٨). "تطوير إدارة وتمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة"، من بحوث مؤتمر تقويم الأداء الجامعي، المؤتمر القومي السنوي الخامس المنعقد بدار الضيافة جامعة عين شمس.

البهناوي، فردوس عبد (٢٠٠٦). منظومة التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية. عالم الكتب، القاهرة

حامد، محمد عبد السلام؛ زيدان، همام بدراوي .(٢٠٠٨). تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب.

الحربي، علي (٢٠٠٤) العوامل المؤثرة في الرضا المهني لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات المعلمين في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة الملك سعود.

حنفي، طه. (٢٠٠٩). استقلال الجامعات وفعالية إدارتها: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. دراسات تربوية وإجتماعية -مصر، مج ١٥، ع ٢ ، ١٥١ - ٢٢٧.

حنفي، نادية (١٩٩١). "الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقته باستقلالها الإداري والمالي: دراسة مقارنة في جامعة مصر وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة .

الزبون، محمد سليم. (٢٠١٦). دور الجامعات الأردنية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبتها في ظل الربيع العربي و علاقة ذلك بالإستقلالية الذاتية. دراسات -الجزائر، ع٤١ ، ٥٢ - ٥٣.

الزنفلي، أحمد محمود. (٢٠٠٩). إستقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية: رؤية نقدية في ضوء قانون تنظيم الجامعات. المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية - التجاوزات والامل) - مصر، مج ٢ ، الزقازيق: كلية التربية ، جامعة الزقازيق، ٥٢٩ - ٥٦٤.

سلامة ،عادل عبد الفتاح. (٢٠٠٠). "الاستقلالية والمحاسبية – دراسة مقارنة في الجامعات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية وإمكانية الإفادة منها في الجامعات المصرية".مجلة التربية والتنمية،ع٨ ص ١٤٩.

السيد، لمياء(٢٠٠٢). العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية.القاهرة: الدار المصرية اللبنانية

شريف، الشريف. (٢٠١٢). استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والاعلانات العالمية. المجلة التربوية –مصر، ج٣٢ ، ٩١ – ١٣٩.

شريف، الشريف. (٢٠١٢). استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والاعلانات العالمية. المجلة التربوية –مصر، ج٣٢ ، ٩١ – ١٣٩.

صقر، عبدالعزيز الغريب(٢٠٠٥). الجامعة والسلطة دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، مصر، الدار العالمية للنشر والتوزيع

صقر، عبدالعزيز الغريب. (٢٠٠٥). استقلال الجامعات: دراسة للواقع والممكن من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب. دراسات فى التعليم الجامعى –مصر، ع ٦ ، ٢١٨ – ٢٢٤.

عبدالعال، حسن.(٢٠٠٧). استقلال الجامعة في مصر أبعاده ومداه. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية السادسة لقسم أصول التربية بعنوان: استقلال الجامعات في مصر "رؤية تحليلية"، كلية التربية، جامعة طنطا، خلال الفترة ٥ يونيه، ص٥٢

العجلوني، محمود(٢٠١٦). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، ١٢(٤) ،٤٧٩ – ٤٩٤

عشيبة، فتحي.(٢٠٠٩). دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة. الأكاديمية الحديثة للكتاب:مصر

علي، عبدالرؤف.(٢٠٠٧). دراسة تقويمية للحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة عين شمس.

عيسان، صالحة.(٢٠٠٨) "واقع ممارسة تحقيق الجودة والاعتماد بجامعة السلطان قابوس". مجلة كلية التربية بالإسماعيلية. ع١٢، جامعة قناة السويس

المسند،شيحة عبد الله ؛ محمود ،مصطفى قمبر .(١٩٩٦). "الرقابة على الجامعات: وقائع وتوجهات – دراسة تحليلية"، من أوراق عمل مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين، المنعقد في مركز إعداد القادة بالقاهرة ، جامعة المنوفية.

المراجع الاجنبية:

Abdul manna,W.(2008). the Malaysian National Higher Education Action Plan: Redefinig Autonomy and Academic Freedom under the Apex Experiment, paper presented at the *Asaihl conference, Unlversity Autonomy: interpretation and variation*, university Sains Malaysia 7 December, 12-14.

Aghion, Philippe, Mathias Dewatripont, Caroline Hoxby, Andreu MasColell, and Andru Sapir. 2010. "The Governance and Performance of Universities: Evidence from Europe and the US." *Economic Policy* 25 (61) (January): 7–59.

Andersen, Don & Johnson, Richard.(2008).*University Autonomy in Twenty Continuin*,Aprill2008,available:htty://www.dest.gov.au /highered/eipp u

caglar ,A.(2007). Academic freedom, Autonomy, and Accountability in Restructing and coordination of Multi-University National Systems, paper given at *the international conference on Academic Freedom and University Autonomy,held in sinaia*,Romania,May57,2007,Bucharest,CEPES,UNESCO,2008,P.155.

Council of Graduate Schools, Preparing Faculty Members, http: //www.cgsnet. org/ preparing faculty members, (as on July 10,2012).

De Mog ,Rudd.(2008). Academic Freedom and University Autonomy Essentials and Limitations,Papar given at *the internationals conference on Academic Freedom and University Autonomy ,held in sinaia*, Romania, May 57,2007, Bucharest, CEPES,UNESCO,2008,P.57

Enders, J., de Boer, H., & Weyer, E. (2013). Regulatory Autonomy and Performance: The Reform of Higher Education Re-Visited (Vol. 65).

Goodel, Z, G.(2016) Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolitan University. A case study, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

Grbiak, M. J.(2011). Community College Faculty and Administrators' Opinions and Beliefs on Academic Freedom and Tenure. EDD, University of Washington.

Simpson, K. (2009) Teaching and Academic Freedom in Higher Education. A policy Review of how Selected California Community Colleges Regulate Faculty classroom speech, a dissertation presented to the faculty of the Rossiar School of Education, University of Southern California, in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Education.

الروابط الالكترونية:

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ تم استرجاعة بتاريخ ١٤٣٨/٣/٧ متاح على الرابط. goo.gl/JxOqqZ

الزهراني،سعيد.(٢٠١٨). هيكلة قادمة للجامعات بعمليات دمج وإلغاء عمادات وكليات. متاح على الرابط https://www.al-madina.com/article/458668/.

العنزي،نادر.(٢٠١٦).نظام الجامعات الجديد.متاح على الرابط https://goo.gl/HRUibb

القرني،علي(٢٠٠٩). "الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط"، مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي "رؤى وتجارب"، جامعة طيبة ٢٣-٢٥ جمادي الأولى ، ص ص ٨-٩ تم استرجاعة من الرابط http://www.F-Law.Net